



<http://www.scan2net.de>



# الراسمال الاميركي في ذكرى ٢٣ يوليو!

بعد ٢٢ عاما من ثورة ٢٣ يوليو يعود الراسمال الاميركي الى مصر معززا مكرها ! .. ولم تكن صدفة ان يزور وليام سايمون وزير الخزانة الاميركي مصر في هذه الفترة التي « يحتفل » فيها النظام المصري بالذكرى ٢٢ لثورة ٢٣ يوليو ، بل كانت منسجمة تماما مع التراجعات عن النظام الناصري نفسه الذي انبثق عن هذه الثورة ، وعن انجازاته وتجربته بالنسبة للراسمال الاجنبي عامة ، والراسمال الاميركي خاصة .

لقد بدأت ثورة ٢٣ يوليو تجربتها بالنسبة للراسمال الاجنبي بأن أصدرت عام ١٩٥٣ قانون تشجيع الاستثمارات الاجنبية ، وعندما لم « يتشجع » الراسمال الاجنبي صدر تعديل جديد عام ١٩٥٤ يعطي المزيد من الضمانات له .. ومع ذلك لم يتم اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية ، بل وجد قادة النظام الجديد أنفسهم امام شروط اساسية تتعلق بالاستقلال والهيمنة السياسية والاقتصادية وتوجه الاقتصاد المصري وهياكله الاساسية .. وعندما رفض قادة النظام الجديد - وكانوا انذاك في مرحلة صعودهم الوطني ، شروط الراسمال الاجنبي بدا توجههم نحو الاستقلال الاقتصادي .

بعد ٢٢ عاما يعود الارتداد الساداتي الى الراسمال الاميركي ويستعين به لحل مشاكل الاقتصاد المصري المستعصية ، وتطلق أجهزة الاعلام المصرية لتبشر بالخلاص ، ولتضلل الجماهير المسحوقة والمستغلة من قبل الطبقة البورجوازية الحاكمة بأن خلاصها سيأتي هذه المرة عن طريق الدولار ! .. وتنتشر « اخبار اليوم » اخبار القذ يظم علي أمين فتؤكد بأن رجال الاعمال الاميركيين لا تسعهم فسادات القاهرة وأن المشاريع الزراعية والصناعية تسببات ، وأن « الجنة » على الابواب بفضل الدولار الاميركي !

ويستكمل النظام المصري تراجعاته فيصدر قانون استثمار رأس المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة عن مجلس الشعب ، وتعطي المزيد من الضمانات للراسمال الاجنبي .. وبعد ذلك تبدأ الاستثمارات الاميركية « بالتدفق » .. وأبديا التدفق لا يتجاوز ٢٠٠ مليون دولار ( على عدة سنوات ) .. حسبها احد محرري مجلة « روزاليوسف » على الشكل التالي :

« ٢٠٠ مليون دولار استثمارات اميركية = ٨ ٪ من خسائر مصر من ١٩٦٧ - ١٩٧٢ بسبب الحرب التي وقت منها اميركا ضننا وتساوي ايضا ايراد البترول المصري الذي استولت عليه اسرائيل وتساوي ايضا المعونات الاميركية التي حصلت عليها اسرائيل بمناسبة حرب أكتوبر فقط وتساوي ايضا ايضا ١٢ ٪ عما تطلبه اسرائيل للتسلح في السنوات العشر القادمة ! » هذه هي حدود الاستثمارات الاميركية من ناحية الكمية ، ولكن المحرر المصري لا يتحدث ، بالطبع ، الى أين تتجه هذه الاستثمارات ، واين تصب ؟

ثمارة رحلة سايمون الى مصر تشير الى ذلك : فبعد توقيع اتفاق ضمان الاستثمارات الاميركية في مصر ، سمح لـ ٤ بنوك اميركية ، من الدرجة الاولى ، بفتح فروع لها في مصر ، وهي : تشيز منهاتن وفريستوناشيونال سيتي ، وبنك أوف اميركا ، والاميركان اكسبريس . كما سيزور ممثلو ١٠ شركات اميركية مصر لدراسة الاستثمارات فيها .. ما هي مهمة هذه البنوك الاميركية ؟ ستكون مهمتها اجتذاب فوائض اموال النفط العربي وضخها الى الاستثمار في الولايات المتحدة الاميركية نفسها .

هذه المهمة الاساسية يعلنها الآن - المسؤولون الاميركيون أنفسهم ، ولم يخف سايمون نفسه ، وهو يزور السعودية والكويت اثناء جولته الاخيرة ، هذا الهدف الاساسي من جولته .. وهو العمل على تأمين عودة فوائض اموال النفط العربي الى الولايات المتحدة . والراسمال العربي نفسه الذي طبقت وزمرت له سياسة « الانفتاح

الاقتصادي » بدأ يعود تدريجيا الى أوروبا وأميركا ، وبدأت حدود توجهه الى مصر تتضح ، فهو لا يستطيع الا التوجه نحو العقارات والمشاريع السياحية والمؤسسات . وتشهد القاهرة - الآن - ارتفاعا هائلا في اسعار الاراضي نتيجة ذلك ! .. والاموال العربية لا هم لها في القاهرة الا البحث عن استثمارات سهلة ، لذلك تنصب على العقارات بشكل خاص لانها الاسهل والاربح .. ومن هنا ارتفاع اسعار الاراضي الهائل في المدن المصرية ، وفي القاهرة على الخصوص .

ولا يقتصر الامر على ذلك ، فالراسمال الاميركي ( ومعهم الراسمال العربي ) يطالب بتغيير نهائي في الاقتصاد المصري بحيث تسود فيه نهائيا الشركات الخاصة والراسمال الخاص . ومن هنا اهتمام سايمون وزير الخزانة الاميركي في مباحثاته مع المسؤولين الاميركيين بسياسة الانفتاح الاقتصادي وبالهيكلة الاقتصادية الذي تريده الولايات المتحدة بشروطها هي حتى تدعمه .. وهكذا عندما اطمأن سايمون في مباحثاته أن التغيرات الاقتصادية تسير في هذا الاتجاه أعلن أن « الولايات المتحدة وافقت على الاسهام في دعم الهيكل الاقتصادي لمصر » ، وعلى اساس ذلك تشكلت لجنة مصرية - اميركية تضم ممثلي القطاع الخاص ، وسيأتي ١٦ من كبار رجال الاعمال الاميركيين الذين يمثلون ١٠ من اكبر الشركات الاميركية في بداية الشهر القادم لدراسة امكانيات الاستثمار في مصر !

ولن يتعاون الراسمال الاميركي الخاص الذي يمثل هؤلاء الـ ١٦ من كبار رجال الاعمال الاميركيين الا مع الراسمال المصري الخاص ، ومع الشركات المصرية الخاصة !

وهذا « الشرط » يقوله ممثلو الراسمال الاجنبي بوضوح ... ( يروي احد النواب المصريين الذي ليس وفدا برلمانيا زار ألمانيا الغربية منذ فترة انه سئل من قبل وزير التعاون الاقتصادي الألماني الغربي كم هو عدد الشركات الخاصة بعد سياسة الانفتاح الأخيرة في مصر ؟ .. فاجابه بأنه لم تتكون بعد هذه الشركات .. فرد الوزير الألماني الغربي : كيف ! كيف تريد أن تأتي قبل أن تتكون شركات قطاع خاص مصرية مساهمة .. نحن لا نقدر أن تأتي الا بالمشاركة مع القطاع الخاص ، ونحن لا نأتي كقواد بل في شكل شركات . ثم سأل ايضا :

هل منكم بورصة اوراق مالية حيث تكون الاسهم والسندات قابلة للتداول بالعملة الحرة .

فاجابه رئيس الوفد المصري : لا .

ثم سأل الوزير الألماني الغربي :

طبيب هل الجنيه المصري قابل للتحويل . فاجابه المصري : لم يتم هذا بعد !

قال الألماني الغربي : لكي تأتي لابد من أمور معينة تكون موجودة ..

لاني لا استطيع في كل مرة اريد أن احوّل فيها أن اتقدم بطلب الى الحكومة :

ان ما اريده - وأنا في ألمانيا - اعمل تلكس لتحويل ارباح بـ ١٠٠٠ جنيه مصري بالمارك . اعمل هذا وأنا في محلي لم احرك من بلدي .. ولا بد ان تصلوا الى هذا المستوى .. انتم عندكم البشر ، وعندكم كواد أكثر من اي دولة افريقية وعربية . وهذه كلها تشجع رأس المال .. انه عندكم يستثمر .. لكن رأس المال لا يأتي بمفرده ، وانما يأتي مع نشاط قطاع خاص في مصر ، فلا بد من تكوين شركات قطاع خاص في مصر !

هكذا كان لسان حال الراسمال الألماني الغربي ، وهو حال الراسمال الاميركي بالطبع ، والراسمال الاجنبي عموما .. وهذا هو شرطه للاستثمار .. التراجع الكامل .. الحرية المطلقة .. الاستثمار الدائم .. تحويل الارباح الى الخارج .

وهكذا تعود مصر الى عهد « البنوك والبائسات » .. عهد سيطرة الاستثمارات الاجنبية على الاقتصاد المصري ، وعندما تنضم السيطرة الاقتصادية سيكون الحديث عن الإرادة الوطنية والاستقلال لقوا ليس الا !

# الحريه

بيروت ٢٩ / ٧ / ١٩٧٤ - العدد ٦٨١ - السنة ١٦ - العدد ٢٥٨٠

## التراجع المصري عن مقررات مؤتمر الجزائر



المفامرة القبرصية  
وانهيار الدكتاتورية في اليونان

لبنان : فشل ارباب العمل  
في نسف مكتسبات ٢ نيسان !



# النصفية في الجامعة الأميركية لنرفع الأصوات عالياً من أجل إعادة الطلاب المصروفين ووقف الترحيل

أقيمت إدارة الجامعة الأميركية في بيروت على طرد ١٠٣ طلاب وتوجيه انذارات طرد لـ ١٥٠ طالباً أصابى، وابلغت عدداً من الأساتذة عدم رغبتهم في تجديد عقود عملهم للسنة القادمة. كما ابلغت الإدارة عدداً من الطلاب العرب - وعدد منهم من فلسطيني الأردن - قرارات وزارة الداخلية بترحيلهم من لبنان خلال أيام. في الوقت الذي تواصل فيه أجهزة الأمن ملاحقة البيوت الجامعية بحثاً عن الطلاب لترحيلهم.

ويأتي هذا الإجراء توجيهاً لسياسة إدارة الجامعة الأميركية الدائمة، والتي بلغت ذروتها هذا العام، في ضرب كل نشاط طلابي ولجم التيار الوطني والديمقراطي المناهض في الجامعة. وها هي بعد استقدامها قوات الأمن الأميركية لم تعتبر أن مثل هذه الأعمال مخلة

تستغل قرب انتهاء العام الدراسي لتصفية عدداً كبيراً من الطلاب الذين ساهموا في التحرك الماضي وتؤيد أكثرهم المقاومة الفلسطينية وأطراف الحركة الوطنية والتقدمية اللبنانية.

ويشكل هذا الإجراء انتهاكاً فاضحاً لأبسط الحريات الديمقراطية كما تكشف العلاقة الوثيقة بين إدارة الجامعة وأطراف السلطة اللبنانية التي سارعت إلى اتخاذ إجراءات الترحيل بحق بعض الطلاب بناء على توصيات إدارة الجامعة. وعلى الرغم من الدور الذي لعبته القوى اليمينية الطلابية داخل الجامعة طوال العام الماضي، من استقدام أفراد «الميليشيا» داخل الحرم الجامعي إلى افعال الاستفزازات والصادات، فإن إجراءات إدارة الجامعة وتكمم أصعب من قدرة الحركة الطلابية في

التصدي لكل هذه الهجمات المضادة أن يكون على رأس اتحاد الجامعة اللبنانية قيادة يمينية عاجزة وضعيفة الانقي لم تفرط فقط بمسدد من المكاسب الطلابية، وإنما شلت أيضاً الدور الوطني المبائر للجامعة اللبنانية كمحور وقطب للاستفكار من أوساط طلابية وشعبية سياسية مختلفة ومتفاوتة.

فلترفع المزيد من الأصوات من أجل الوقف الفوري لقرارات ترحيل الطلاب، ومن أجل الإلغاء السريع لتعليمات الطرد والاذنار بحق طلاب الجامعة الأميركية.

# خطاب السادات والتراجع المصري عن مقررات مؤتمر الجزائر

اسرائيل) .. قبل حضور مؤتمر جنيف .. في هذا السياق العام من السياسة المصرية المتراجعة جاء البيان المصري - الأردني المشترك، وكان التراجع المصري عن مقررات مؤتمر الجزائر. حجة التنسيق

لقد حاول السادات في خطابه أن يبرر هذا التراجع بحجة «التنسيق بين دول وقوى - وقوى الواجهة بما فيها الأردن ... لنا بعض هذا التنسيق فالتنا نخر معركة المرحلة المقبلة قبل أن تبدأ ...»

ولكن كيف تفهم السياسة المصرية هذا «التنسيق العربي» بين دول وقوى الواجهة؟ .. وكيف يمكن أن يتم التنسيق بعد العرب مع من رفض الاشتراك في الحرب أصلاً؟ .. وكيف يمكن التنسيق مع النظام الأردني وهو لم يزل مصراً على موقفه من مشروع المملكة المتحدة الذي أدين أدانة عربية شاملة؟ ..

أن «التنسيق» كما نريده السياسة المصرية هو الاعتراف بشروع المملكة المتحدة .. لا الالتزام بمقررات مؤتمر الجزائر والاعتراض بنظمية التحريم كمصلحة شرعية وحيدة للشعب الفلسطيني .. وقد فهم الملك حسين بسرعة هذا «التنسيق»، وفهم بسرعة حقيقة الموقف المصري المتراجع، لذلك بدأ بتجاوب بسرعة .. ورفض إلى الاستكثارية ليحصل على «مكسب رئيسي» من السادات أخذاً فيه - لأول مرة بعد مؤتمر الجزائر - اعترافاً بوصايته على قسم من الفلسطينيين، والتزاماً بشروع المملكة المتحدة .. والخطر من ذلك أخذ الملك حسين من السادات موافقة على فك ارتباط أردني - اسرائيلي ينتج له أن يحصل على موطئ قدم في الضفة الغربية.

لقد كان «التنسيق» الذي طرحه السياسة المصرية لصالح الموقف الأردني، وكان على حساب مقررات مؤتمر الجزائر، وهو الذي نتج «ثمرة جديدة» لصالح الملك حسين الذي أصيب بمزلة عربية شديدة وقائلة بعد مؤتمر الجزائر .. وقد وجد الملك حسين في التراجع المصري - المستجيب للشرط الأميركية، فرصته التاريخية الجديدة ليحاول مجدداً اقتناص تهيئة الشعب الفلسطيني!

مسألة «الحرب الأهلية»

وقد حاول السادات أن يصور أنه بديل «التنسيق» هذا هي «حرب أهلية عربية» وهذا تهويل لا أكثر! .. وقد نسى المسؤولون المصريون أن هذه «الحرب الأهلية» قد وقعت فعلاً في الأردن في مجازر أيلول الهاشمية ضد المقاومة وضد الفلسطينيين .. وأن مؤتمر القمة العربي قد اضطّر أمام هذه «الحرب الأهلية» أن يتخذ قرارات محددة بشأن العلاقة بين النظام الأردني والمقاومة كما نصت على ذلك اتفاقية القاهرة وعمان .. فهل بحث السادات مع الملك حسين التزامه بهذه المقررات؟! .. وكانت المقاومة قد وضعت شرطاً أساسياً لا سمي بالمصالحة مع الأردن وهو التزام النظام الأردني بمقررات مؤتمر الجزائر وتنفيذه نغلاً لاتفاقية القاهرة وعمان؟ هذا هو البديل الوحيد فعلاً «لحرب أهلية عربية» ..

ولكن الموقف المصري الرسمي ينسب كل ذلك، ويحاول أن يهول على الجماهير الفلسطينية والعربية بأن بديل البيان المصري - الأردني المشترك هو «الحرب الأهلية العربية» .. أي أن بديل عدم موافقة المقاومة على الخطط الأميركية (وبالتالي الإسرائيلي) - هو حرب تصفية وضربها من قبل الالتمانية العربية المسلحة وخاصة النظام الهاشمي!

هكذا يعطي السادات للملك حسين الموافقة على سلوكه منذ مجازر أيلول حتى موقفه من حرب أكتوبر عندما رفض القتال ورفض السماح للفدائيين بفتح جبهة ثالثة من الساحة الأردنية ضد إسرائيل، وهو لا يعطيه هذه الموافقة على الماضي فقط، إنما يعطيه موافقة على «المستقبل» أيضاً .. على أن يقوم بفك ارتباط مع إسرائيل «تتمحه موطئ قدم في المناطق المحتلة ومنع الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره بحرية وفي إقامة سلطته الوطنية المستقلة ورفض مشروع المملكة المتحدة على الشعب الفلسطيني» - كما جاء في تصريح للرئيس ياسر عديد ربه تعليقاً على الموقف المصري ..

أن تأجيل مؤتمر القمة العربي بطلب أردني ومن ثم بطلب مصري هو «محاولة لأعطاف فرصة للنظام الهاشمي لتنفيذ خطوات فك الارتباط، وبالتالي وضع الشعب الفلسطيني أمام واقع جديد» ..

لقد كشف النظام المصري كل أوراقه، في الفترة الأخيرة، تجاه الشعب الفلسطيني، أن هذا التراجع المصري عن مقررات مؤتمر الجزائر لا يمكن أن يقبل من الجماهير الفلسطينية ولا من الجماهير العربية .. ومن هنا فإن الإسراع في عقد مؤتمر القمة العربي - كما طلبت المقاومة - هو الذي سيفسخ هذا التراجع، ويضع الموقف المصري أمام الحكم الفعلي للالتزام بمقررات مؤتمر القمة العربي .. وهذا ما يشعر به النظام المصري، لذلك فهو يتعرب من انعقاد مؤتمر القمة حتى لا يقيّد نفسه بأي التزام عربي يحد (راجع: البيان المصري - الأردني ومهماته الثورة الفلسطينية على ص ٧ وراجع «كلمة أخيرة» على ص ١٦)

هل يكرر التاريخ نفسه؟! أحياناً وفي ظروف استثنائية جداً .. وإذا كانت الرجعية العربية قد خاضت معاركها عام ١٩٤٨ تحت شعار «أنقاذ فلسطين وهزيمة الصهيونية» وقادت بالتالي إلى تهزيق فلسطين وشعبها وأحياء المشروع الصهيوني، فإن الرجعية واليمين العربي الآن وتحت شعار «عروبة الأرض أولاً»، يرميان إلى تكريس المشروع الصهيوني وتوسيعه وتحقيق أهدافه الأولى في ملهاته الجديدة؟! ..

أن ربع قرن من الزمان يفصل بينهما، وبزغت في هذه المنطقة والعالم شمساً تصيرية عديدة، تستجمل تكرار المسألة وهما يحصد ثماره أصحابه ودعاته ..!

## خطاب السادات والتراجع عن مقررات مؤتمر الجزائر

التراجع المصري استجابة للشرط الأميركية .. تأجيل مؤتمر القمة العربية لمحاولة للتخلص من الالتزام بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وإعطاء فرصة للملك حسين لتنفيذ فك الارتباط مع إسرائيل

خطاب السادات الأخير في ذكرى ٢٣ يوليو تأكيداً للتراجع المصري عن مقررات مؤتمر الجزائر الذي مثله بيان الاستكثارية مع الملك حسين .. ثم جاء الطلب المصري - بعد الأردني - لتأجيل مؤتمر القمة العربي المقرر عقده في أيلول القادم ليؤكد - أيضاً - هذا التراجع في محاولة للتخلص المشترك المصري - الأردني من الالتزام بمقررات مؤتمر القمة العربية التي تنص على أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ..

لقد دافع السادات في خطابه عن هذا التراجع بمدة حجج ومبررات، وقيل تنفيذ هذه الحجج والمبررات لا بد من وضع «التراجع المصري» في سياقه العام من السياسة المصرية بعد حرب أكتوبر المعقدة على الدور الأميركي .. فقد كان الموقف المصري الرسمي يؤكد دائماً على التزامه بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للفلسطينيين، وكان مؤتمر الجزائر قد وضع هذا الالتزام في إطار عربي شامل، فقد ربط التحرك السياسي بشرط محددة وهي الانسحاب الكامل من جميع الأراضي المحتلة والاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني .. وبموجبها ظهر النظام الأردني معزولاً عزلة عربية شاملة بالرغم من محاولات بعض الأنظمة في التخصف على كلمة «وحيد» بالنسبة لتثبيت منظمة التحرير، وحاولت، من إلغاء هذه الصفة، أن تفتح ثغرة لصالح الأردن، ولكن قوة الموقف الفلسطيني وربط «سياسة التضامن العربي» بالموقف من منظمة التحرير، جعل الجميع - بما عدا الأردن - يوافقون على الالتزام بهذا النص ..

## وبدأت محاولات التخلص

وبعد مؤتمر الجزائر بدأت محاولات التخلص من هذا القرار بشأن تهيئة الفلسطينيين، وبدا الموقف المصري يسجل تراجعاً منظماً متوافقاً مع الدور الأميركي ومع زيارات وجولات كيسنجر .. وكان واضحاً من الاعتماد المصري على الحل الأميركي وعلى «أسلوب كيسنجر» وحلولة الجزئية وعلى طريقة فك الارتباط على الجبهات، أن الموقف المصري ينزلق نحو الالتزام بالشرط الأميركية (وبالتالي الإسرائيلية والهاشمية) أكثر من التزامه بمقررات مؤتمر الجزائر، أو على الأصح أن استجابته للشرط الأميركية ستكون على حساب التزامه بمقررات مؤتمر الجزائر .. إلى أن جاءت زيارة نيكسون الأخيرة، وكانت «تضيق الفلسطينيين» هي البند الأساسي - كما حاول السادات أن يوحى - لمباحثاته وكان الموقف الأميركي واضحاً في رفض الاعتراف بأي كيان سياسي مستقل للشعب الفلسطيني، وطلب نيكسون من السادات تخفيض «الموقف العربي» لمؤتمر جنيف على أساس حل مشكلة الفلسطينيين في إطار التهيئة الأردني .. وبموجبها كان ما استنطاع السادات أن يناله من الأميركيين هو الاعتراض بالمصالح المشروعة للشعب الفلسطيني ..

وقد حاول النظام المصري أن يصور هذا «التنازل» الأميركي على أنه مكسب هام حققته السياسة المصرية، ولكنه كان في حقيقته بداية الاستجابة للشرط الأميركية .. فالسياسة المصرية المتجهة بعلاقات إيجابية مع الأميركيين على كل صعيد، لا تمارس الضغط على سياساتهم بقدر ما تستجيب لشرطها ..

وبعد زيارة نيكسون بدأ التراجع المصري يبرز بوضوح .. وبدأ السادات والمسؤولين المصريون يتحدثون عن ضرورة التنسيق بين المقاومة والأردن، وعن ضرورة «المصالحة» بينهما .. وكان القصد من ذلك الوصول إلى صيغة ترضي الأميركيين (وبالتالي

مكون شكران) فإن مصير العمال معلق حتى يوم ٥ أيلول دون أية ضمانات وتنازل عن دفع الأجور خلال شهري «التجديد» «فرد العمال» «ع الله» وقد طالب العمال الدعم من كل النقابات والاتحادات العمالية لأرجاعهم إلى عملهم، ودفع أيام التعطيل لهم وتحسين شروط العمل المضنية والظرة ..

## المصروفون من جريدة «الصفاء» ينالون التعويضات الإضافية ولكن بشروط

أخيراً، وافقت إدارة جريدة «الصفاء»، الناطقة بالفرنسية، بتقديم تعويضات إضافية لـ ١٠٩ من المحررين والموظفين والعمال الذين صرغوا من العمل على إثر توقف الجريدة نسي أول أيار الماضي. فقرر إعطاء شهر ونصف الشهر تعويضاً إضافياً لمن عمل سنة وما فوق، وأجرة شهر لمن قضى في العمل أقل من سنة ..

ولم تنزع هذه التعويضات إلا نتيجة عدة مطالبات وتظاهرات واعتصام طويل في مكاتب الجريدة .. وقد فرض أصحاب الجريدة على العمال لقاء دفع تعويضاتهم، أن يقوموا بظاهرة أمام السفارة الفرنسية مطالبين بالبحث عن انطون قابوع، ناجر السلاح والمليونيير الكبير واحد أصحاب جريدة الصفاء الذي اختفى في باريس منذ عدة أشهر. وليس هذا وحسب، بل انقطعت النقابة نسبة معينة من التعويضات الإضافية لقاء امتناعها في المفاوضات مع أرباب العمل!

## كل الدعم لاضراب عمال مدينة «بلانكا»

منذ أكثر من شهر وعمال مدينة «بلانكا» - الدورة - مضربون. لجأوا إلى الاضراب بعد إقدام رب العمل على صرف العشرات منهم، بحجة صعوبة أوضاعه الاقتصادية. علماً بأن المدينة، وأصحابها، جنو اللاتين من تصدير المصارين إلى أوروبا خلال الأعوام الماضية. وكان من بين المصروفين عدد من العمال النقابيين. غاضب العمال تضامناً معهم في ١٧ حزيران الماضي. فما كان برب العمل إلا اللجوء إلى الأساليب - الفندورية - أيها في إعلان إقالة العمل .. وبعد وساطة وزارة العمل، جرى التوقيع على اتفاقية عجيبة تقضي بما يلي:

- منح العمال فرصة سنوية مدفوعة من ١٧ حزيران إلى ٣ تموز.

- دفع أيام العمل ما قبل الفرصة السنوية.

- تجديد الوضع لمدة شهرين من ٣ تموز إلى ٣ أيلول على أن يعقد اجتماع في وزارة العمل يوم ٥ أيلول للبحث في - الوضع الاقتصادي - للشركة.

- مجيء العمال يومياً إلى العمل لأتبات حضورهم.

- منع تشغيل أي عمال إضافيين خلال فترة التجديد.

وخلال الأسبوع الماضي، دعي العمال إلى مؤتمر صحفي على أبواب العمل. فتمهم أرباب العمل من حضوره، كما اجتمع احد مديري الشركة الادلاء بآية معلومات عن الوضع. وتبين أن رب العمل يمنع العمال من دخول العمل. وهو قطع عنهم مياه الشرب. وهو يخرق الاتفاقية أيضاً - بشرب - بعض العمال يومياً للعمل في قسم المصارين خلفاً لما هو متفق عليه.

فضلاً عن شروط العمل المظرة والبلابة في المدينة (والتي أدت إلى مقتل أحد العمال في مدينة

# صيادو صور بين مطرقة إسرائيل وسندان الدولة والقطاع السياسي

قال عدنان محمد الزقة: بعد الاعتماد على زوارقنا، أننا الزعماء، وبينهم الوزير علي خليل والسيد موسى الصدر، ووعدونا بنقل مطالبينا إلى المسؤولين. كان المسؤولون عايشين في بلاد الماو وليس في لبنان. ويقتنعون. وبناء على دعوة من فرع «جبهة العمل الشعبي» في صور، أعلنت المدينة كلها الاضراب تضامناً مع مطالب المصايد في التعويض السريع العادل.

أصلاً من خضوع لرحمة أصحاب المسابك والماربين وازلام القطاع السياسي الذين يمارسون الصيد غير المشروع (بواسطة الجنائب والذين). ووما يعانون من شح موسم الصيد. فتجني الزوارق الاسرائيلية تسرح وتفرح في مياه لبنان الإقليمية ويقدم رجال الضافد الاسرائيلية على تخريب وتدمير وسيلة الرزق الوحيدة التي يمكن أن تكون - القوارب ومعدات الصيد.

وقد أدرك صيادو صور أن الوسيلة الوحيدة لغرض دفع التعويضات هي التنازل، وتضامن باقي الاهالي مع مطالبهم. قبلوا شاكسين التعويضات القوية التي دفعتها المقاومة. وبعضهم أعاد التعويضات كتبرع منه لتضامن الفدائيين الفلسطينيين، وفوتوا كل فرص زرع الشقاق بين الاهالي والمقاومة. لتكتمهم وتغفوا بعتق في وجه أية محاولة تجبر التعويضات لصالح أطراف القطاع السياسي. وقد قابلت «الحرية» عدداً من صيادي صور، أكدوا جميعاً على رفض استغلال القطاع السياسي لتحركهم.

<p>مكاتب الإدارة والتحرير</p> <p>شارع الحمصاني، متفرع من شارع بشارة الخوري وعمر بن الخطاب - منطقة العاليلية - محلة رأس النبع -</p> <p>تأية فؤاد درويش</p> <p>هاتف ٢٤٧٥٥٢ - ص.ب ٨٥٧ - بيروت - لبنان</p>	<p>المدير الإداري</p> <p>سامي مشاة</p>	<p>المدير المسؤول</p> <p>تهلة الشهاب</p>	<p>أصحاب الإنجاز</p> <p>محسن إبراهيم وشركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر</p>
--	--	--	--





# معركة تعديل المادة ٥٠ فشل ارباب العمل والدولة فنسف مكاسب ٢ نيسكان

اقر مجلس الوزراء صيغة نهائية لتعديل المادة ٥٠ من قانون العمل ( المتعلقة بالصرف من العمل ) بعد اجراء تعديلات على الصيغة السابقة التي كان مجلس الوزراء قد اقرها وجبدها حالته على المجلس النيابي ، تحت ضغط حملة التحويل التي شنها ارباب العمل . ارباب العمل يعلنون ارتياحهم بالذبة لتنازل وساطة رئيس الجمهورية . والوساطة النقابية تتفاوت ردود عملها بعد التحويل للصيغة الجديدة والتخفيف حيالها ، رغم عدم انكار المكاسب التي تنطوي عليها . التعديلات الجديدة شكلية لا تمس جوهر التعديل الاساسي الذي طرأ على المادة ٥٠ التي تمنح ارباب العمل حقا مطلقا في صرف العمال - هذا ما قاله بيان الاتحاد العمالي العام . والان ، ما هي هذه الصيغة النهائية . وما هي اسس التنوية التي حصلت ؟ وماذا يترتب على الحركة العمالية من مهام لمتابعة النضال ؟



الشيخ بطرس الخوري

## عجز ارباب العمل عن محو مكاسب ٢ نيسان

يمكن اجمال النتيجة النهائية على الشكل التالي : عجزت حملة التحويل التي شنها ارباب العمل عن تأمين اهدافها في تحويل عملية تعديل المادة ٥٠ الى مجرد اجراء شكلي ولفظي . كما عجزت الحملة عن الاطاحة بالمكاسب المبدئية التي انتزعتها الحركة العمالية ، عشية ٢ نيسان . والصيغة الجديدة للمادة ٥٠ كما اقرها مجلس الوزراء ، تنطوي على حد ادنى من الشروط على الصرف الكيفي ، تسمح بالانطلاق منها لفرض المزيد من القيود . وبين البرنامجين المتعارضين للاتحاد العمالي ولارباب العمل ، يمكن التوصل الى صيغة وسيطة ، فما هي ؟

□ غرض ارباب العمل اعتبار العامل النقابي مصروف متوقفا عن العمل فور تبليغه قرار صرفه من قبل رب العمل . وكان قرار اعتباره متوقفا من العمل منوطا بمجلس التحكيم . ويرى ارباب العمل على عدم اخضاع قرار الصرف لاي طرف اخر او غيرهم هم . ولكن في المقابل ، يرفض التعديل بصيغته النهائية غرامة مالية اضافية على صرف عضو المجلس

## النضال النهائي لتعديل المادة ٥٠ كما اقره مجلس الوزراء

وكان مشروع الاتحاد العمالي يطالب بوضع التعويض الإضافي من شهرين الى ٦ اشهر ومن ١٢ شهرا الى ٣٦ شهرا ● حالات الاساءة او التجاوز في استعمال الحق في الصرف . ١ - السبب غير مقبول او لا يرتبط باهلية العامل او تصرفه داخل المؤسسة او يحسن ادارة المؤسسة والعمل فيها . ٢ - لانتساب العامل أو عدم انتمائه الى نقابة مهنية معينة او لقيامه بنشاط نقابي مشروع في حدود القوانين والانظمة المرعية الاجراء او اتفاق عمل جماعي او خاص . ٣ - لتعديه الى الانتخابات او لانتخابه عضوا في مكتب نقابة او لهمة ممثل للمعامل

للمعامل النقابيين لا يزال موهنا بمجلس العمل التحكيمي . كما ان القرار اخرج من يد الرئيس واتيظ بيد المجلس كله . « بني مجلس الوزراء للتعديل يعني اننا قطعنا نصف الطريق . يجب تجنيد حملة كبيرة للضغط على المجلس النيابي . وذلك التزاما ببلد الحكمة بانه مهلة زمنية ، الامر الذي يترك للمال بالنسبة لانماض الحامي ويبحث على الياس من امكانية تحصيل اي تعويض اضافي .

## الياس الهمر : قطعنا نصف الطريق الى تحقيق المكاسب

وفي تعليقه على نتائج المفاوضات الاخيرة ، اعلن الياس الهمر ، عضو اللجنة المتفاوضة ورئيس الاتحاد الوطني للنقابات ، في حديث لـ « الجريدة » : « خطواتنا الى الازمة . انتصديلات التي ادخلت على مشروع التعديل الاصلي شكلية لا تمس الجوهر . مهلة الاشهر الثلاثة لبيت بقضايا صرف العمال مكسب . والصرف النهائي

هناك احتمال تأجيل عرض المشروع على المجلس الى ما بعد العطلة الصيفية . او حتى التأجيل الى ما بعد الانتخابات النيابية القادمة . لكل هذه الاسباب ، غلتمية ضرورية جدا . هنا ينتهي حديث النقابيين الياس الهمر . ولا بد من التأكيد على عدة عوامل اسهمت في اضعاف موقف الحركة العمالية خلال المفاوضات الاخيرة . ● الاستعدادات الذاتية للبين النقابيين نحو التنازلات والتراجعات . وعلى الاخص الثقة من القادة النقابيين التي باتت مرتبطة مباشرة باجهزة الامن . واذا كانت التحركات الجماهيرية العمالية العارية قادرة على فرض حد من التماسك على الموقف العمالي كله ، فان جو اندام التصلة يساهم ، وقد ساهم بالفعل في بروز اهية دور البين النقابي في التبيع والتزلف لارباب العمل والسلطة والتراجع امام حملاتهم .

● شن ارباب العمل حملة ترويس منسقة ، رمت حولها كل صفوف الراسمالية ، دون ان تقابل بحملة عمالية وشعبية مضادة . وقد ساهم ذلك ايضا في فرض التنازل عن بعض بنود مشروع الدولة الاصلي ، التي كانت بالتأكيد لصالح العمال ، ونفرض قيودا اضافية على الصرف الكيفي . ● اتصال حملة الضغط من اجل فرض تعديل المادة ٥٠ مع الحملة العمالية الشعبية العارمة ضد الفلاد ، التي شهدتها البلاد منذ اب الماضي ، والتي تصاعدت بشكل ملحوظ خلال اشهر شباط واذار ونيسان الماضية . ومهما يكن من امر ، فالمعركة مستمرة . وهي تتطلب حشد اكبر قدر من الطاقات للجم محاولات ارباب العمل الارتداد على التعديل محاولات تأجيل الاحالة الى المجلس الى تشرين او حتى الى ما بعد الانتخابات النيابية التي يدور الحديث عن اجرائها خلال عام ١٩٧٥ .

التحكيمي في اساس القضية . ويصدر مجلس العمل حكمه في مهلة لا تتجاوز الشهر . فاذا وافق على الصرف يقضي بتصفية حقوق العامل وفقا للقواعد المنصوص عليها في قانون العمل .

وإذا لم يوافق على الصرف يقضي بالزام صاحب العمل ان يعيد العامل الى عمله تحت طائلة تضييعه علاوة على ما يستحقه العامل من تعويضات قانونية مبلغا اضافيا يراوح بين ٦ اشهر و ٣٦ شهرا . وكان الاتحاد العمالي يطالب بتفصيل الصيانة النقابية الكاملة لاهضاء مجالس النقابات - البالغ عددهم حوالي ٦٠٠ عمالا في قطاع الصناعة خاصة - بحيث يمنع ارباب العمل من صرفهم .

# مشروع ضمان رؤوس الأموال العربية والاجنبية وذعر البرجوازية اللبنانية

في اجتماع آخر له ، درس مجلس الوزراء مشروع قانون وضعه وزير الدولة جوزف شادر (كتائبي) لضمان رؤوس الأموال العربية والاجنبية الموظفة في لبنان .

## الخوف حتى من ذكر كلمة « تأميم »

واهم بنود المشروع هي التالية : أولا ، يضمن القانون رؤوس الأموال العربية والاجنبية العاملة في لبنان في الحالات التالية : □ في حال « وضع اليد » عليها او « مصادرتها » من قبل الحكومة او المجالس البلدية . والمثلث للنظر ان النص لا يرد على ذكر كلمة « تأميم » ، اذ يبدو ان الذعر بينك اوساط البرجوازية والحكم من مجرد ايراد الكلمة في القانون . وكما تقول إحدى الجلات الناطقة بلسان ارباب العمل : « في بلد كلبان ، حيث التوازن دقيق ، وحيث محور ( الحياة الاقتصادية ) هو الثقة ، فان التلبيع ، مهما كان مبطنا ، بفكرة التأميم كاف بعد ذاته باحداث حالة من الذعر داخل البلد وخارجه » .

□ وجدير بالذكر ان القوانين السارية المعمول بها تسمح للمستثمر الذي يقرر الحكومة شراء ممتلكاته او مؤسساته ان ينقل رؤوس أمواله بحرية الى الخارج .

□ يحق لغير اللبنانيين الذين يستثمرون رؤوس أموالهم في لبنان ان يطالبوا بالتعويض في حال أي تعديل يطرأ على القوانين اللبنانية المتعلقة بنقل أو تمويل رؤوس الأموال والمعادلات والارايح . والقوانين السارية المعمول بها حاليا تضمن حرية تحويل رؤوس الأموال من عملة الى عملة ، كما تضمن حرية نقل رؤوس الأموال والارايح الى الخارج دون أي قيد ، وبأية كمية كانت . لكن هذه القوانين لا تقضي بالتعويض على المستثمر المتضرر نتيجة تعديلات قد تطرأ على قوانين حرية تحويل ونقل رؤوس الأموال .

ثانيا ، يشمل القانون كل رؤوس الأموال العربية والاجنبية المستثمرة بناء على اذن من مجلس الوزراء . والقانون لا يقتصر على الشركات ورؤوس الأموال التي يملكها غير اللبنانيين ، انما هو يشمل أيضا الشركات المشتركة بين اللبنانيين وغير اللبنانيين . ثالثا ، يقضي القانون بان بيت امر التعويض خلال ستة اشهر كحد أقصى . وفي حال الخلاف بين الدولة اللبنانية واصحاب رؤوس الأموال ، يجري الاحتكام الى حكم يفتق عليه الطرفان ، او ترفع القضية الى المحكمة الدولية في لاهي .

رابعا ، يستثني القانون من احكامه الاضرار الواقعة برؤوس الأموال غير اللبنانية بسبب الحرب وحالات الحصار والحالات المشابهة

وما ان الحكومة « شرب حليب السباع » عام ١٩٧٤ ، مستفيدة من مناخ الهجسة الاميركية ، الاقتصادية والسياسية ، على المنطقة . ومعتمدة التي كون الحكومة المصرية وقعت اتفاقية ضمان رؤوس الأموال الاميركية ، على اثر زيارة وزير المالية اميركي الاخيرة لصر .

لكن العوامل الدافعة الى وضع هذا المشروع لا تقتصر فقط على ما ورد اعلاه . فوضع المشروع ، في هذه الأونة بالصدات ، يعكس مدى الهلع الذي يمتلك البرجوازية اللبنانية من جراء تغلغل رؤوس الأموال الاجنبية ، والاميركية منها خاصة ، في مصر ، واتجاهها نحو المتزايد نحو الهيمنة المباشرة على دول الجزيرة والخليج ، دولها حاجزة الى وساطة السوق الحالية اللبنانية . وأمام هذا الاستثناء المتزايد من خدماتها ووساطاتها لتأخذ البرجوازية اللبنانية من حل ، الا استدراج رؤوس

الى تكريس الحرية المطلقة للنهب الاستعماري في لبنان ، وتشريع البلاد امام رؤوس الأموال الاجنبية لتجني أعلى الارباح ، ثم تنقلها بكل « حرية » الى حيث تشاء ، دون ان تكون لها اية مسؤولية في المساهمة بتطور البلاد التي جنت منها هذه الارباح . وفي الوقت الذي تسعى فيه البلدان النامية الى فرض القيود على حركة رؤوس الأموال الاجنبية ، بحيث يجري الزامها مثلا بتوظيف نسب معينة من ارباحها السنوية في تلك البلدان ، يسر لبنان الرسمي في الاتجاه المعاكس تماما .

وليست همي اول مرة يطرح فيها مثل هذا المشروع . ففي عهد « حكومة الميمنية » برئاسة حسين المويهي ، عام ١٩٦٥ ، وضع مشروع مماثل نعت ضغط الامبريالية الاميركية . وقد امكن احباط المشروع . انذاك بفضل الحملة الشعبية العارمة التي نهضت ضده .

## عمال معامل غندور هم الذين يعلمون !

خلال اجتماع اهدن للبحث في مصير تعديل المادة ٥٠ ، وقف رفيق غندور - صاحب معامل غندور ونائب رئيس جمعية الصناعيين - ليشرح للقادة النقابيين بانهم دعموا « المخربين » الذين « تشبوا » بالاضراب العمالي الكبير في معامل غندور في اواخر عام ١٩٧٢ . واعلن انه بعد صرف هؤلاء « المخربين » من العمل « اصبح وضع الـ ١٨٠٠ عامل سليما » . ما هو هذا « الوضع السليم » الذي يعيش فيه عمال معامل غندور ؟ لقد فرضت عليهم نقابة من الازلام والحاسيب بواقعة الدولة ونواظف نقابة العطارا والسكاكو ، والامم من ذلك ان اصحاب معامل غندور اضطروا لتقديم تنازلات لا مثيل لها للعمال بعد اضراب تشرين ١٩٧٢ ونتيجة لسه .

ففي الاول من ايار الماضي ، اعلن اصحاب العمل انهم قرروا بناء مساكن شعبية لكل عمال مؤسسات غندور ، تبلغ كلاً منها عشرة ملايين الليرات ، كما اعلموا انشاء تعاونية لبيع المواد الغذائية والضرورية للعمال بأسعار

ارخص من اسعار السوق . واستمع العمال الى خطاب لرفيق غندور نفسه يناشدتهم فيه الاتصال به مباشرة اذا كانت لديهم اية شكوى .

امران يعرفها جيدا عمال معامل غندور الـ ١٨٠٠ . الاول ان ظروف الاستغلال والقسيع في المعامل لا زالت قائمة ، وان كانت باتت اقل فظاظة من السابق .

والامر الثاني والاهم هو ان هذا « الكرم العائلي » و « اللطف الزائد » الذي اسباب ادارة العمل ، ليس بقطة ضمير مفاجئة ولا هو فوض من حب ارباب العمل المخرط لعمالهم . التنازلات التي تقدمها معامل غندور لعمالها انتزعتها عمال معامل غندور بوجدتهم وتضالهم في اضرابهم التاريخي في تشرين ١٩٧٢ . بقيادة الملة من « المخربين » الذين صرفوا من العمل . انتزعوها ، ولم تكن منه او كرم من احد ، بدم يوسف علي العطار وفاطمة الخواجسة .

هذا ما يعليه عمال معامل غندور جيدا . ولن تنفع الاعمال الخيرية في جعلهم ينسوه ، مهما كثرت الاغراءات وتزايد الكلام المعسول .

الأموال العربية والاجنبية بواسطة ... التشريعات التي تطمنن المستثمرين على سلامة رؤوس أموالهم الموظفة في لبنان اي انها ، كعادتنا بها .

بل تتصدى لاسباب ازمتها ، تعمل على طريقة « وذاووني بالتني هي الداء » . وتعالج الازمات والناتج الناجمة عن « الاقتصاد الحر » بمزيد من « الاقتصاد الحر » . ونحصل القضايا الناجمة عن السيطرة الاستعمارية على الاقتصاد اللبناني بمزيد من الخضوع لتلك السيطرة !

## الازمة مستفحلة

وليس ادعى على الاستغراب من ردود فعل بعض اوساط البرجوازية على مشروع قانون ضمان رؤوس الأموال العربية والاجنبية . انها بالطبع مؤيدة كل التأييد له . لكن القانون لا يكفي في رايها ، في صيغته الحالية . وهي تطالب بان يشمل القانون كل رؤوس الأموال اللبنانية منها وغير اللبنانية . عجب امرها هذه المؤخرة لها نتيجة تركيب اقتصاد نفسه ، وبينها الطبقة التي جميع اللبناني كله ، وامتلاكه للثروة وادوات الانتاج ، وسيطرتها على السلطة عبر وكيلها ، الاقطاع السياسي وكل من يدعمها من قوى عربية واجنبية ، وكل الفكر السائد والتشريعات التي تكرس هذه السيطرة .. انها لا تكفي بكل هذا ، وتطالب بصور قوانين جديدة تضمن رؤوس أموالها من التأميم .

عندما تصل الطبقة المسيطرة الى هذا الحد من عدم الثقة بنفسها ، وبممثلها السياسيين ومؤسساتها (كما تجلي مثلا في رفضها احالة مشروع تعديل المادة ٥٠ الى مجلس النواب ) فهذا انما يشير الى تخبطها في أزمة هي اعيق بكثير مما نظن ! ومهما يكن من امر ، فان الحركة الوطنية والتقدمية سوف تتصدى هذه المرة لمشروع قانون ضمان رؤوس الأموال العربية والاجنبية ملتصقة بالمشاريع السابقة ، التي تريد تكريس وثرة اللبنانيين ، والهرب بالارايح المتزعة من جهد وعرق وجرمان عمالنا وغلاطينا واكثرية شعبنا .

وتعلمنا تجربة التسعوب ، على كل حال ، ان الضمانات القانونية لم تكن مرة علقا ارباب سيطرة شعبنا على مقدرات اقتصاده الوطنية وضرب استغلال الاحتكارات الاجنبية ، عندما يعقد العزم على ذلك !



# أزمة خانقته في إسرائيل.. والبيان الأردني - المصري أحـد عوامل الانقـاذ . كيف يـلـتـقـى البـكـيـان مـع فـتـرـات الحكومة الإسرائيلية حول القضية الفلسطينية !!

**خطة طوارئ اقتصادية**  
أن الآثار الاقتصادية الوخيمة على إسرائيل بعد تسعة أشهر ونيف من حرب تشرين ما تزال تتعاقل ، كما كان متوقفا ، على المدى الطويل . وضمن المحاولات المحيطة التي تحاول الزراعة الصهيونية فيها كبح جماح الانحدار الاقتصادي ، تبنى «الخطة الاقتصادية الجديدة» التي أطلق عليها أيضا «خطة الطوارئ الاقتصادية» و «كبح التضخم المالي» و «علاج الاقتصاد» والتي عرضتها حكومة رايبن وأقرها الكنيست هذا الشهر .

وتهدف الخطة الاقتصادية كما طرحها وزير المال الإسرائيلي يوشوع رايبنوفيتش في ٢٧-٧-٧٠ إلى «إيجاد حل ملائم للمشكلات الاقتصادية التي نخطئ فيها . وخلفية هذه القرارات هي التضخم الحثيث ، والنفرة بين الواردات والصادرات من جهة ونفقات الأمن المتزايدة من جهة أخرى» وأشار أيضا إلى تفلسل قرض الحرب الإختياري واستبداله بالقرض الإجباري . وقوام هذه الخطة ، مما يسمح بنشرتها ، فرض ضرائب جديدة على الإهلاك والمقارنات والسيارات وقرض حرب على ضريبة تحسين المقارنات وكذلك زيادة قرض الحرب الإجباري وزيادة الرسوم المفروضة على الواردات بنسبة ١٠ ٪ علاوة على الـ ٢٥ ٪ السارية . وقد قرر أيضا تجديد إقامة المباني العامة وتخفيف البناء السكني والخاصة . ويسودى تجديد قطاع البناء أولا وقبل كل شيء إلى إخراج بقصة آلاف من عمال الضفة الغربية العرب من العمل ، فهم الإوائل الذين سيسبغون عنهم في هذا القطاع ويرمون في أحضان البطالة . وتقرر كذلك اقتطاع نحو نصف علاوة الفداء ، التي كان من المفروض أن تدفع ابتداء من الشهر المقبل للعاملين الأجور . «وسيكون للمسلمين بالتنازلات الأجور ، بلسان الأمين العام للهستدروت يروهام ميشيل في ٧-٧-٧٠ ، وما ينجم عنه من اضطراب صناعي وتوبيخ وثمة بالهستدروت ، مغزى اقتصاديا لا يقل خطورة من فقدان الداخل الذي يستنتج إذا لم توافق الهستدروت على التنازل عن علاوة الفداء . «وإلا مرة منذ سنوات عديدة ، انتفت جميع الكتل الحزبية في الهستدروت بالإجماع على اقتراح بالخطية بدفع علاوة الفداء كاملة إلى جميع الإجراء، وتصطدم بذلك مع الحكومة .

وبجري كل ذلك في ظل ارتفاع مؤشر الأسعار بالنسبة للمستهلك في النصف الأول لهذا العام بمقدار ٢٢ ٪ وهو أعلى نسبة غلاء معيشة في العالم بعد التضخيم في الأشهر الماضية . وسيلجئ عجز إسرائيل التجاري المتوقع لهذا العام ٣ مليارات دولار ، ولكن ذلك خلف الطلقات الجديدة التي قدمت لوزير المال الأمريكي وليام سايبون عند زيارته لإسرائيل في الأسبوع الماضي وتشتمل على اثني عشر مبيع ٣٠٠ مليون دولار لشراء المعدات العسكرية وهدية بقيمة ٥٠ مليون دولار وقرضا بشروط سهلة لشراء المنتجات الزراعية بمبلغ ١٥٠ مليون دولار وهدية أخرى لمؤسسة اليهودية بقيمة ٥٠ مليون دولار للمساعدة في استيعاب المهاجرين السوفيات وقروض أخرى للاستكان ، الخ ، ضمن خطة للحصول على مساعدات بقيمة ٧ مليارات من الدولارات من الحكومة الأمريكية ، خلال السنوات الخمس القادمة ، عدا عن المصادر الأخرى .

**مكافحة السادات !**  
في ظل نتائج اقتصادية بهذه الخطورة

في خضم الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعصف بالكيان الصهيوني ، وخلال أزمة الثقة وإعادة التقييم والمراجعات السياسية التي فرضتها حرب تشرين على القيادات السياسية والعسكرية وعلى كل مستويات المجتمع الإسرائيلي الاستيطاني ومع محاولاتهم إعادة كرة التخبط والخلاف إلى الشباك العربية من جديد بإطلاق بالونات اختبار على شكل تصريحات متناقضة تصدر عن الأطراف الحاكمة عن إعادة النظر تجاه الفلسطينيين وبشأن الخطوة التالية في تحريكهم السياسي ، هل ستكون مع الأردن أم بتوجب أن تنحصر لصر .. في خضم ذلك كله يأتي البيان المصري - الأردني لتقديم هدية مجانية لحكام إسرائيل تساعد في أزمته الداخلية وتعطيهم الضوء الأخضر للمضي في الخطوة التالية من المخطط الإسرائيلي الأمريكي لحل المشكلة الفلسطينية ضمن الصيغة الأردنية «بإعادة تجديد تقسيم الأرض الفلسطينية بين العدو والنظام الملكي في عمان» .

على إسرائيل وأزمة اجتماعية لا تهم الغلاء والثقة بالحكام ومسلسلات التصريح فحسب ، بل تصل إلى انخفاض الهجرة والريغيمفادرة البلاد ، ويناقش فيها مرور وجود ومستقبل إسرائيل ، لا تكفي القيادة المصرية بالتفريط بكتسبات حرب تشرين الوطنية بحسب ، بل تتبرع بالحلول لإخراج الكيان الصهيوني من مشاكله .. والنظام المصري لا يكفي ببيع مكتسبات حرب تشرين بين يدي ، بل يطلب نيكسون من الكونغرس الموافقة على مساعدة مصر بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار يصرف منها ١٧٠ مليون على أشغال القناة وملحقاتها ، بل أنه يقدم فوق ذلك التنازلات سلنا وعلى الحساب . فقد صرح سايبون وزير المالية الأمريكي في إسرائيل «أن تحقيق السلام يحتاج إلى تأييد اقتصادي ، إذ ترتبط قضايا الحرب وقضايا السلام والشؤون الاقتصادية أحدها بالآخر» ويوضح سايبون هدف زيارته قائلا أن الغاية الحقيقية من زيارتي هي الشروع بتشجيع الاستقرار الاقتصادي في هذه المنطقة بين الشرق الأوسط ، وهو الاقتصاد الذي يضمن السلام المستقر والدائم» .

أن تعريف الاستقرار الاقتصادي بالنسبة لسايون ، أي شراة الإبراليين ، لم تعد تخفى على أحد . ويضيف بيجال لون على ذلك ، وقد ارتفعت أسهمه مجددا لإعادة بحث مشروع السعي والصيت واستبقائه في واشنطن هذا الأسبوع : «أن في مراحل المفاوضات السلمية في الشرق الأوسط ، ينبغي السعي لإقامة تعاون اقتصادي إقليمي ، وهذا التعاون يمكن التعبير عنه بتخطيط مشاريع مشتركة حتى قبيل التوصل إلى سلام نهائي» وأشار أيضا إلى فك الارتباط على جبهة الحرب الاقتصادية العربية .

## البيان - المؤامرة

أن الاستنكار الشامل وإدانة البيان المصري



رايبن : الحكومة الإسرائيلية لا تعترف إلا بالأردن !

ونترك للقارئ ملاحظة أوجه الالتقاء العربية بين البيان المصري - الأردني وقرار مجلس الوزراء



إيجال ألون : بحث جديد لشروعه القديم.

**الإسرائيلي بشأن القضية الفلسطينية الذي ينص : -**

«... ستعمل الحكومة الإسرائيلية للتوصل إلى اتفاق سلام مع الأردن وسيتم التوصل إلى اتفاق السلام هذا على أساس وجود دولتين مستقلتين فقط ، إسرائيل وعاصمتها القدس الموحدة ، ودولة عربية أردنية - فلسطينية شرقي إسرائيل وداخل حدود يتم الاتفاق حولها في المفاوضات بين إسرائيل والأردن ، وستجسد في هذه الدولة هوية الأردنيين والفلسطينيين ، من خلال سلام وحسن جوار مع إسرائيل ...»

وهذا القرار يتطابق مع برنامج حكومة رايبن الذي طرحه في ٢ حزيران من هذا العام أي أنه لم يطرأ أي تغيير على السياسة التي أعلنها رئيس الحكومة الإسرائيلية في أول بيان وزارتي . فمن الذي غير مواقفه ؟! ويضيف قرار الحكومة الإسرائيلية أيضا «أن حكومة إسرائيل لن تجري مفاوضات مع منظمات «الارهاب» التي تستهدف إبادة إسرائيل» . حتى أن اقتراحا للأقلية قدمه وزيران فقط ، في اجتماع حكومة رايبن ، بأن تجري إسرائيل مفاوضات مع الأردن ومع جهات فلسطينية تعترف بدولة إسرائيل واستقلالها ، وتكون مستعدة للتوصل إلى اتفاق سلام دائم مع إسرائيل ، على أساس حدود متفق عليها وآمنة هذا الاقتراح لم يحظ بتأييد الأغلبية ..! وقد اعترف صاحب الاقتراح «السايف» فيها بعدد الوزراء فيكتور شيفتوف ، بأن هدف الاقتراح كان مجرد «إخراج المنظمات الفلسطينية التي ترفض الاعتراف بدولة إسرائيل . وأن الاقتراح يسهل مهمة الإعلام الإسرائيلي بواجهة المعايير التي تبنيها المنظمات الفلسطينية التي لا تعترف بوجود إسرائيل وتريد إبادةها» .

**أن إعلان الموقف الإسرائيلي - لأول مرة - بهذا الوضوح ، مع أنه لم يطرأ أي تغيير جوهري على الإطلاق بناقض المواقف الإسرائيلية السابقة ، لا يمكن ليطرح بهذا التوقيت وهذا التصلب لو لم يستند حياة جديدة بعد البيان المصري - الأردني الذي ينفي بالتحديد حق منظمة التحرير الفلسطينية بتجنيب مجموع الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة والضفة الغربية وغزة وفي**

**الضفة الشرقية ومناطق التنازلات الأخرى .. أن محاولة نزع هذه الصفة عن منظمة التحرير تخدم مباشرة المخططات الإسرائيلية الأمريكية الهاشمية وتلعب ورقة النظام الهاشمي بالاستمرار في الوصاية على الشعب الفلسطيني . والاستمرار في قمعته . وكبت تطاعته الوطنية ، وهو يتطابق مع مشروع المملكة العربية المتحدة الذي أدانته كل القوى الوطنية الفلسطينية والعربية والذي قطعت حكومة السادات نفسها علاقتها مع النظام الهاشمي من أجله !**

**أن عصف ردود الفعل التي واجهت بها المقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية العربية بيان السادات - حسين ، هو كذلك تعبير عن رفضها التام للخطة الإسرائيلية بشأن مستقبل الشعب الفلسطيني وحقوقه .. هذه الخطة التي عادت للحياة من بوابة عربية هذه المرة !**

# البيان المصري - الأردني ومهمات الثورة الفلسطينية الكراهنة حملة شعبية فلسطينية وعربية ، وتضامن الدول الوطنية والاتحاد السوفياتي بجماعات الرد



السادات والملك حسين في اجتماعهما الأخير

● التفسيرات والتوضيحات المصرية المتتالية من اسماعيل فهمي ثم من الرئيس السادات للبيان المصري - الأردني ، لم تلح في طمس المضمون الاستسلامي التراجعي للموقف المصري الجديد ، ناهيك عن محاولة إبراز الموقف الأردني فيه على غير حقيقته . وهو الموقف الذي تهجد الصحافة والإعلام المصريين لتحليله «تحولا إيجابيا بارزا» ، بالأدعاء أن «الأردن قد أسقط كل تحفظاته حول شرعية وحق منظمة التحرير ..!!» فكل هذه التخريجات والتفسيرات لم تخرج عن كونها محاولة لايتراز صمت عربي يمرر التحول السافر في الموقف المصري الجديد والذي يخدم الحلول الإمبريالية - الصهيونية - الرجعية الهاشمية المطروحة لحل مشكلة الأراضي الفلسطينية المحتلة بمعزل عن إرادة أصحابها وبالتضاد مع هذه الإرادة .

## التنازلات المصرية الثالثة

المبدئي والسياسي عن ما قرره قمة الجزائر والعديد من المؤتمرات العربية والإسلامية والدولية من أن منظمة التحرير هي المنظمة الشرعية الوحيدة للشعب الفلسطيني . أن حديث البيان المشترك عن اتفاق مع مصر والاردن على ضرورة التوصل إلى اتفاق فك ارتباط على الجبهة الأردنية . يعني على صعيد القضية الفلسطينية نفسها ، نزع مسؤولية أراضي الضفة الغربية عن منظمة التحرير وعن القيادة الوطنية الفلسطينية وتسليمها للملك حسين مرة أخرى .

فالتقسيم للشعب الفلسطيني والمسؤوليات للشعب الفلسطيني ، وفي هذا النطاق جاء البيان ليقر ما سبق أن رفضته منظمة التحرير ، وما عرضه النظام الهاشمي مرارا وتكرارا . ومن جهة ثانية ، ومن الوجهة العملية ، أعطى مباركة مصرية وضوءا أخضرًا للملك حسين من أجل الشروع بفك الارتباط مع إسرائيل ، وأنشقا وراء التقسيم المتصف للشعب الفلسطيني . فهذا التنازل والتهاون المصري والتسليم للملك حسين بيسووليته عن أراضي الضفة الغربية والقدس يعكس المستوى الثاني ، المباشر والعمل للتنازل

- من جهة ثالثة ، واستكثالا لا مر ، فإن اتفاق مصر والأردن على وجوب اشراك منظمة التحرير الفلسطينية بمستقلة في أعمال مؤتمري جنيف في المرحلة الخامسة ، جاء دون الاستعدادات الأردنية المعلنه منذ شهور طويلة . فالنظام الهاشمي لم يعترض على اشتراك منظمة التحرير في مؤتمر جنيف

مستقلة ، كما لم يقل أن اشتراكها يكون في «المرحلة الخامسة» ، وإنما قيل بالذهاب «معا» . فالحديث المصري عن انتزاع تنازلات من الأردن ، أو إسقاط الأردن لتحتفظه ، ليس إلا ستارا وهيبا لصيغ طابع «النجاح الضخم» على سياسة السادات .

فجوهر الصراع مع النظام الهاشمي ، ليس الاعتراف بها «ممثلة شرعية» .. ولا القبول بمشاركتها في جنيف «مستقلة» ، وإنما جوهر المسألة هو في إهداء الملك حسين لنفسه حق تمثيل الفلسطينيين في ملكته واستمرار تمسكه بالضفة الغربية . وما دام الموقف المصري قد قبل التنازل للنظام الهاشمي في هاتين القطعتين ، فالاعتراف بمنظمة التحرير وبمشاركتها «المستقلة» في مؤتمر جنيف ، لا يفيك الملك حسين ولا بفضه ، بل ينسجم مع موقفه الذي يدعو لاشتراكها كممثلة للأجانب في الخارج والذين تحصل قضيتهم «بالتواطين والتفاوض» ، ويحفظ هو بحق تمثيل الأرض المحتلة وشعبها !

## لتفسير المصري للبيان المشترك

أن التفرخ والتفسير المصري للبيان ، لم ينطو على شيء جديد ، ولا يغير من حقيقة التنازل الباطل في حق الشعب الفلسطيني لخطر التهاون والتنازلات الهاشمية ، ويرسي أساس اقتسام هاشمي - صهيوني جديد ، ويحول عمليا دون ممارسة الشعب الفلسطيني الشرقية لهر الأردن ، ينطوي عن تقسيم غير بدني ومخفيل للشعب الفلسطيني (هناك مثلا نحو ٤٠٠ ألف فلسطيني نزحوا من الضفة الغربية بعد حرب ١٩٦٧ من نحو مليون فلسطيني في شرق نهر الأردن ) ، فهل هم «فلسطينيون» النظام الهاشمي أم «فلسطينيون» منظمة التحرير ؟ مجرد تساؤل يؤكد تعسف هذا التقسيم وتكرره لوهدة الشعب الفلسطيني المحترف بها عربيا ودوليا ، أن هذا الاستثناء حتى لو سلمنا بالتفسير المصري البصرى الفكر يجرم قطاعا واسعا من الشعب الفلسطيني من حقّه ( المعترف به في اتفاق القاهرة

وبروتوكول عمان ) بالتنظيم وحمل السلاح والتضامن من أجل دحر الاحتلال ، ويحرم الثورة الفلسطينية من فرص تجنيدهم من أجل انتجاز تحرير الأراضي المحتلة ويحرمهم من حقهم في تقرير المصير .

أن قول وزير الخارجية المصري ثم قول الرئيس السادات ، من أن الضفة الغربية كانت «وديعة لدى الأردن» ... حتى يقرر أصحابها بمصرهم بحرية يعني استسلاما للطرح الهاشمي ، أي أن النظام الهاشمي سيعمل على استرداد «الوديعة» ثم يصد ذلك «بقرار أصحابها بمصرهم» ! أنها تعابير وتفرجات صورية شكلية جديدة للحجج الهاشمية التي تكرر رفضها بقوة من الجماهير الفلسطينية . ولا يفوت هنا التذكير بما لقيته هذه «الوديعة» من أرهاق هاشمي وحرمان من حق التطور المستقل على كل الأصعدة ، وامتناع عن استعادتها من خلال الحرب بعد تسليمها في حرب ٦٧ . ما من شيء يبرر الحراسة الهاشمية لكك الارتباط ، لولا الرغبة في أن تكون عملية فك الارتباط مبطلا لتوطيد أقدام النظام غسي وأراضي الضفة الغربية ، ولرفض الإلصاق واحكام السيطرة من جديد .

## مخاطر الموقف المصري

أن عزل مهمة تحرير الأراضي المحتلة عن الشعب الفلسطيني وعن مثله في منظمة التحرير ، والتسليم بهذه المهمة للملك حسين يعني عمليا تعريض الأراضي الفلسطينية لخطر التهاون والتنازلات والخيانة الهاشمية ، كما يعني - إذا ما ثبت الملك حسين اقتداه في الضفة الغربية - العيلولة دون الشعب الفلسطيني وممارسته لحقه في تقرير المصير ، وتجديد الإلحاق تحت باطنة «المملكة العربية المتحدة» . لذلك فإن الإدعاءات والتخريجات المصرية ، بعدم تناقض البيان مع التزامات مصر السابقة لا يعدو كونه تحايلا ولعبا على الألفاظ .

أن البيان المشترك والموقف المصري الجديد قد شكل بادرة خطيرة في التعامل مع القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني : أنه يشق الشعب ويقسمه ، يشق التمثيل الفلسطيني والمسؤوليات ويضع ثقله في جانب الرجعية الهاشمية ، يعرض الحقوق والصالح الوطنية لخطر التهاون والتنازلات الهاشمية ، ويرسي أساس اقتسام هاشمي - صهيوني جديد ، ويحول عمليا دون ممارسة الشعب الفلسطيني الشرقية لهر الأردن ، ينطوي عن تقسيم غير بدني ومخفيل للشعب الفلسطيني (هناك مثلا نحو ٤٠٠ ألف فلسطيني نزحوا من الضفة الغربية بعد حرب ١٩٦٧ من نحو مليون فلسطيني في شرق نهر الأردن ) ، فهل هم «فلسطينيون» النظام الهاشمي أم «فلسطينيون» منظمة التحرير ؟ مجرد تساؤل يؤكد تعسف هذا التقسيم وتكرره لوهدة الشعب الفلسطيني المحترف بها عربيا ودوليا ، أن هذا الاستثناء حتى لو سلمنا بالتفسير المصري البصرى الفكر يجرم قطاعا واسعا من الشعب الفلسطيني من حقّه ( المعترف به في اتفاق القاهرة



ومضامين البيان المصري - الاردني عربيا ، واخراجها الى حيز التنفيذ . واخرها لهذه الاسباب جد النظام الهاشمي الشجاع داخليا فينتسب في حيلة واسمة من الاعتقالات والملاحقات ، لتزج بمناصر المقاومة الفلسطينية في السجون الهاشمية . كما تعمل الايام القليلة اخطار شروع الاردن في الوصول الى اتفاق « فصل القوات » على الجبهة الاردنية ، استنادا الى الدعم المصري .

وعلى رفض المحاولات المصرية - الهاشمية لتبرير حلول تصفية استسلامية لمشكلة الاراضي المحتلة .

### التضامن والموقف العربي الموحد ، كيف ولماذا ؟

ان الثورة الفلسطينية ، ما زالت تتنحى بفضل ايكاتاتها الذاتية جاهريا وعسكريا وسياسيا ، وبفضل نفوذها ونفوذ حلفائها واصدقائها عربيا ودوليا ، يفرص التصدي والتطويق للقيادة المصرية الخطرة ، ولكل الصغ والاتجاهات التي من شأنها التكرار للاداء التي من أجلها دفعت الجماهير العربية والفلسطينية نهبا في حرب تشرين وفي سنوات الصراع الطويلة مع الصهيونية والبربرية والرجعية في المنطقة .

كما ان حركة التحرر الوطني ، والبلدان العربية الوطنية المستقلة ، مدعوة لان تصف في وجه اولئك الذين ، من وراء انجازات ودعاء وطاقات شعوبهم ، يحاولون تاويل هدة الصف والوقف المصري ، تاويلا يستجيب لابتزاز الرجعية الهاشمية التي وقتت تنفر حين كان يعوز التضامن ، وحين كانت المعركة بحاجة الى مزيد من الطاقات ، وحين يفرض بوحدة الموقف العربي ان تتجسد بفتح النار من الجبهة الاردنية .

### مهمات الثورة الفلسطينية

اولا : لقد اكدت الخطوة المصرية الاخيرة ، اتجاه الاردن نحو التعجيل بفتح الارتفاع مع اسرائيل ، والمواقف الامريكية - الاسرائيلية الداهية في نفس الاتجاه ، صحة توجه الثورة الفلسطينية نحو اقرار لبرنامج مرحلي ملموس يستجيب للحقوق والاصالح الوطنية للشعب الفلسطيني . فالبرنامج اساسا قد اكد على رفض اي حل استسلامي يؤدي الى اقتسام جيد للاراضي الفلسطينية بين الكيان الصهيوني والرجعية الهاشمية العميلة ، واكد على النضال من اجل بعث الكيان الوطني واقامة سلطة وطنية ، وعلى مسؤولية منظمة التحرير الفلسطينية عن الاراضي والحقوق الوطنية .

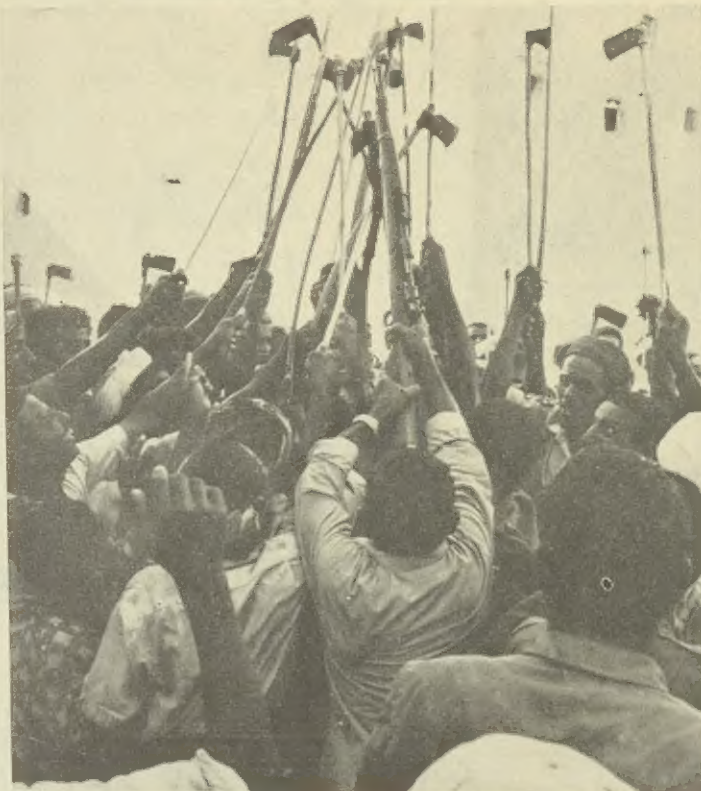
ان كل الاخطار الراهنة ، تؤكد صحة وسلامة خط الثورة التي سارعت للاستجابة فوضعت برنامجا يجند ويحشد الطاقات الوطنية الفلسطينية من حوله .

لذلك ، فعلى الثورة الفلسطينية بكافة فصائلها التسليح ببرامجها المقر بالايجام، وتعزير الوحدة الوطنية والعمل من اجل عدم تبرير الموقف المصري الجديد وتطويقه . ومن اجل نزع هذا السلاح من ايدي الرجعية الهاشمية والتي تحاول بواسطته الانسراع بتحقيق مكسب ارتباط ، واحكام الطوق مجددا على رقاب الجماهير الفلسطينية .

ثانيا : على الثورة الفلسطينية ، ان تنفض باوسع تحرك شعبي فلسطيني لرفض التنازلات والموقف المصري ، واعلان التنديد بهما ، وذلك على صعيد الوطن وفي الخارج . ثالثا : ان الثورة الفلسطينية مدعوة من فصائل حركة التحرر الوطني ومن كافة التجمعات والحزاب والقوى الوطنية ، مدعوة لتنظيم حركة احتجاج وتنديد عربي شعبي وعلى نطاق واسع من اجل تطويق الخطوة المصرية ومن اجل تراجعها . رابعا : ان كافة الدول العربية الوطنية المستقلة مدعوة لاعلان موقف واضح وصريح من الاتجاهات المصرية المساومة والاستسلامية ، وان تلي الدعوة لعقد مؤتمر قمة عربي يبحث في التصلب المصري من قرارات قمة الجزائر ، وفي البيان المصري - الاردني .

خامسا : ان الثورة الفلسطينية مسلحة بتحالفها وصادقاتها مع البلدان الاشتراكية وعلى راسها الاتحاد السوفياتي ، مدعوة للحرك دوليا من اجل التأكيد على تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني

## تجربة الميليشيا في اليمن من الديمقراطية



الفرس للارض .. والبنادق تحبها .. في لقاء

عذر - مراسل الحرية :

حشد وتنظيم وتدريب وانطلاق ، ومستودة من القوى البربرية والرجعية . وقد اكدت حرب سبتمبر ٧٢ التي شنتها الجمهورية العربية اليمنية ، ومعارك الوديعه وشورة ، التي شنتها الرجعية السعودية ، وبعض التحرشات على الحدود الشرقية التي قامت بها قوات قابوس (بمساعدة القوات البريطانية) ، مدى الاخطار التي تحيط بالجمهورية اليمنية ونظامها الثوري . مما يضع مسألة الدفاع عن الثورة في المكان الاول ، والا تعرضت جميع انجازاتها وطموحاتها الى الاجهاض والتصفية .

### الصراع القديم وأهمية الميليشيا

ولقد وعى التيار التقدمي في الجبهة القومية وبوت ميكر أهمية حشد وتنظيم وتسليح الجماهير ، عندما خاض صراعا ضاريا في المؤتمر الرابع لقرار انشاء منظمة الميليشيا الشعبية كوسيلة عسكرية جاهزية منجدة ، وضمن شعار ديفاجوي ، بان الميليشيا يبذل للجيش ، نشط التيار اليمني المحافظ لتحرير القيادات العسكرية البروقراطية على اليسار وشخصها بالبدء لاي توجه تقدمي جاد يريد حل مسألة الدولة والثورة خلا صحيحا وجذريا . ورغم ذلك انتزع التيار التقدمي فيما انتزعه قرار انشاء الميليشيا الشعبية الثورية على ان يكون قوامها جيش التحرير والذاتيين . وجاءت حركة ٢٠ مارس الرجعية الانقلابية بهدف تصفية العناصر التقدمية في التنظيم والدولة ، وتعطيل قرارات وتوصيات المؤتمر العام الرابع ، وترك قواعد اليسار بدون قيادة ، وبالتفاه الاقلية الساحقة من عناصر التنظيم مع اليسار تراجع القيادة اليمنية ، وبدأت التآمر لحل الحرس الشعبي ونزع السلاح من يد العناصر التقدمية في التنظيم ، اي تجريد اليسار من السلاح ووقوفه اعلا في الصراع مما يسهل من عملية ضربه واحتوائه .

وبحركة ١٤ مايو المسلحة وجد التيار التقدمي الدخول الانساني لخطوة ٢٢ يونيو التصحيحية وبذلك اصبح الباب مفتوحا امام ايكاتية تاسيسي منظمة الميليشيا الشعبية . الميليشيا درع الثورة ان الميليا الشعبية كمنظمة عسكرية جاهزية ، مهنها الدفاع عن الوطن والثورة ،

هي جيش واسع من الشعب له فعالية عسكرية كبيرة بنقبات اقتصادية قليلة . وهي لذلك حزام جماهيري عريض من الكادحين ، يشكل الاحتياطي للنقل للجيش الشعبي والشرطة الشعبية في صد هجمات المرتزقة من الخارج ، وفي منع اي ردة تقوم بها القوى المضادة في الداخل . وان التوسع في تسليح وتنظيم الجماهير في مرافق الانتاج والعمل يشكل الضمان الحقيقي لصيانة الثورة من الاخطار الداخلية والخارجية ، وان استكمال بناء الميليشيا على اسس علمية وعصرية يحولها الى قوة ضاربة في كل محافظة ومديرية ومركز ، ويجعلها سدا منيعا امام القوى المعادية لا يمكن اختراقه .

ولان الميليشيا تخضع لقيادة التنظيم السياسي الجبهة القومية الذي يحسم انجازا للاشتراكية العلمية كدليل عمل ، فان التثقيف بها يقوم به المرشدون السياسيون حيث يلزم الجميع بتنفيذ برنامج مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية الذي اقره المؤتمر العام الخامس .

### الاحتفال بمرور سنة

وفي مايو - ايار هذا العام ، احتفلت الميليشيا بمرور سنة على تاسيس القيادة الوطنية والقيادات الفرعية ، وبرغم عسر التجربة القصير ، فان قيادة الميليشيا تمكثت استكمال الهيكل التنظيمي على غرار التقسيم الاداري للجمهورية .. وتحسين المستوى القتالي والسياسي والانتاجي لعضو الميليشيا هو ما تسليح عليه برنامج المستقبل .

### في ظل اي قيادة واي برنامج ..

ان المعنى الاساسي لتجربة اليمن الديمقراطية في الميليشيا انها توجهت الى الطبقات الثورية المنجدة في المجتمع ( العمال والنشيطين والفلاحين ) وانها تسليح بايدولوجية الطبقة العاملة التي اقر الدستور في شورة وبعض التحرشات على الحدود الشرقية التي قامت بها قوات قابوس (بمساعدة القوات البريطانية) ، مدى الاخطار التي تحيط بالجمهورية اليمنية ونظامها الثوري . مما يضع مسألة الدفاع عن الثورة في المكان الاول ، والا تعرضت جميع انجازاتها وطموحاتها الى الاجهاض والتصفية .

### مدرسة الشهيد عمر علي وتخرج الكادر

ولسد الاحتياجات في الكادر محليا ، انشئت مدرسة الشهيد عمر علي التي اسهمت بجمهورية كويا الاشتركية بكادرها المدرب، ضمن العلاقات الوطيدة بين كويا العرب وكويا الايركيين . وبفترة وجيزة ، أصبحت هناك كادرات يمنية مسؤولة في المدرسة ، وهي على ابواب ان تصبح يمنية في الكادر المسؤول ، في الحاضرين والذين . واسهمت المدرسة بتخريج العديد من الكوادر في شتى مرافق العمل والانتاج ، وتمكنت من فتح دورات لتسليح ، حيث تشارك المرأة كقوة بكف الى جوار الرجل في تحمل مسؤولية الدفاع عن الثورة ، وهي عضو منفرط وسامح في تشكيلات الميليشيا . ان التجربة الفيتية الليبيلية في اليمن الديمقراطية غنية بالدروس والتجارب ، ويحل المستقبل اتفاق تطورها ، لتشكل قوة جاهزية ضاربة تجعل من المستحيل اسقاط ثورة يبيدها الشعب والنظم والسلم .

في العدد القادم : مقابلة مع الرفيق حسين قماطة القائد العام لقوات الميليشيا

### في الذكرى الثالثة لانقضاء ١٩ يوليو

## الحزب الشيوعي السوداني مجدد المطرحة المطروحة أمام الحركة الشعبية

اصدرت سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني بياناً بمناسبة الذكرى الثالثة لانقضاء ١٩ تموز . حددت فيه المهام المطروحة أمام الحركة الشعبية السودانية . وفيما يلي نص البيان :

في ذكرى ١٩ يوليو نخلد ونمجد ذكرى .. والشهداء والتوربين بالنضال من اجل :  
● اطلاق سراح سجناء يوليو عسكريين ومدنيين .  
● اعادة التوربين للعمل ووقف الترشيد .  
● اطلاق سراح كافة المعتقلين والغناء الاعتقال التحفظي .  
● نشر المحاكمات وكشف عن تسيور الشهداء .

حول هذه الشعارات والاهداف تلتف حركة شعبية واسعة متعددة المشارب ، زاخرة بالطاقة والمطاء ، تنطلق بثقة للدور الطليعي لفروع الحزب الشيوعي السوداني لتنظيم المقاومة الشعبية بالنضال اليومي الثابر ونفجر القدرات الكامنة من الجماهير على اختلاف مستوياتها : بالعراض والادرات ، بالواكبات والاضرابات والاعتصام . وتفتح نفس هذه الشعارات بدعم وعطف غير محدودين من الراي العام الديمقراطي العالي والتضامن الاممي . طرحا لهذه الشعارات ، في الذكرى الثالثة للتاسع عشر من يوليو ، نخطي ما يليه طوقس الاحتفال بالمسابات الثورية وتجديد الذكرى ليدخل في صميم الحركة الشعبية الديمقراطية ، التي تفجرت منذ العام الماضي لاستعادة الحقوق الاساسية للجماهير وسيادة مزاج التمرد والعصيان في الحركة الثورية وتطلع كل قسم من اقسام الجماهير للدخول في معركة ضد سلطة الردة ، تعبرا ثوريا اصيلا عما يجيش بصدر الجماهير من رفض شامل كامل لهذا النظام الذي نام على انقاض سلطة ١٩ يوليو الثورية .

النضال لانجاز هذه الشعارات والاهداف ليس فوق طاقة الحركة الجماهيرية وقدراتها ورصيدها الوافر من التضامن الخارجي وما خاضته من معارك سافرة ضد السلطة العسكرية الرجعية . وهي ليست شعارات للنضال في حدود الدعاية والانارة وتحسين المناخ السياسي، انها شعارات النضال

التي تتحدى على ارض الواقع ، ومن واجب فروع الحزب الشيوعي في كل موقع ان تتخلف عن حركة الجماهير ، بل تسير في طياتها في هذه الذكرى الخالدة ، تنظم وتنحدر قوامها بالشكل اللازم ويقدر عال من التمسيم وروح الصدام واستهجان التصفية . بطرحا وتنفيذنا لشعارات الذكرى الثالثة على نطاق الوطن ، وعلى مدى الفترة القادمة ، نؤكد ونرسي ما ادركته جماهير شعبنا بمسئولية واصالة تفوق كل تحليل وتعليق ، ويمكن يخلص لملامحه الاساسية على الشكل التالي :  
● ان الاهداف والمبادئ التي اعلنتها سلطة ١٩ يوليو الثورية ، في ايامها الثلاثة الماضية ، هي مبادئ واهداف ثورة السودان الوطنية الديمقراطية التي بلورتها ثورة أكتوبر ٦٤ الشعبية ، وان انتصار الردة اليمنية في ٢٢ يوليو لم ينسخ تلك الاهداف والمبادئ كما لم تمسح معالمها من قبل متاعج عصبة ٢٥ مايو، وان النضال ضد سلطة الردة يجب ان يراعى الدموية هو في جوهره نضال لانتصار تلك المبادئ والاهداف .

ان الطلائع العسكرية ، من جنود وصفات وضباط بقيادة السيد هاشم العطا ورفاقه ، تنتمي ، بواسطة تنظيم الضباط الاحرار وحركة الجنود الديمقراطيين ، لقوى الجبهة الوطنية الديمقراطية انتفاء صميميا بال فكر والممارسة وتمثل ، فلا لا فولا ، تجسيد تحالف الحركة الشعبية والقوات المسلحة في ظروف السودان ، ولا تربطها صلة شبه قريبة او بعيدة ، بمصائب العسكريين الانقلابيين التي تستمر سطخ الجماهير وتستدر عطفها بالتضامات الرفافة ، ثم تنفرد بالسلطة وتصاد الحقوق الديمقراطية وتعطي عرش الوصاية وتقلب على الاثاني الوطنية وتفرض ديكتاتوريتها العسكرية ، فتتحول الى مطية هيئة القياد لقوى الرجعية والرأسمالية والاستعمار الحدث .

ان مستقبل تطور الثورة السودانية الديمقراطية يحتم المحافظة على هذا التحالف بين الحركة الشعبية والقوى الديمقراطية داخل القاعدة الواسعة من الجنود . ان هذا التحالف لا يبنى بالاساليب التامر او التجاوب الصامت ، بل بان تسهم القوى الديمقراطية داخل القوات المسلحة بدورها السياسي في نشر الوعي ونظم القوى وطرح شعارات النضال الديمقراطي الذي تخوضه الحركة الشعبية . يؤكد هذا الية اهتمام الجماهير الشروع ، خلال انفجار الجيش ومناشدته لا يطلق الرصاص على المظاهرين ، واليقظة والحذر في كل الاوساط الشعبية تجاه معترفي القتل والاجرام في سلاخ القتل وعناصر الانثيا في الحرس الجمهوري ، والحملة الانارية الواسعة التي تشعلها منشور الضباط الاحرار في تلك الايام مخاطبا الجنود والضباط - برفض اطلاق الرصاص على الجماهير . من هذا المستوى البسيط للعمل السياسي ، بنمو وتركيز التحالف وبسلك سارده الصحيح العالي حتى يتطور في انجاز قسم مؤثر ضارب - حتى يتبلور في انجاز قسم مؤثر ضارب - من القوات المسلحة - بحركة الشعب ، يسهم عمليا في الانقضاء الثورية للجماهير ويحيي ظهرها ، ويساعد الثورة الديمقراطية على شق طريقها وينفذ مصيرها من عبث الانقلابيين .

ان طرق الشعارات الخاصة بالذكرى الثالثة بين الجنود والضباط وتوسيع العمل السياسي حولها اصبح واجبا ملحا لكل اقسام الحركة الشعبية .

### الاستفادة من التجارب الماضية

● تعمر الجماهير بشتى الطرق ، تصريحيا وتلميحا ، عن ادراكها بان الصراع ضد سلطة الردة وحشد وتنظيم القوى للنضال اليومي ضدّها ، على طريق المقاومة الشعبية حتى الانتفاضة الثورية ، يستفيد بلا شك من تجارب النضال الشعبي الفتي لفترات الثورة السودانية الماضية ، ولكنه يتطلب عنصرا جديدا : هو ان تستند عملية إعادة تجميع وتنظيم الحركة الشعبية الى مستوى عال من التمسيم والانفتاح بضرورة بناء قواعد واسعة لتنظيمات الشعب الثورية ، فادرة على الصدام والواصل ، بعيدا عن اساليب الهيجان والانفعال المؤقت والانارة العاطفية ، وان تفرز الحركة الشعبية قيادة طبقة صلبة عابسة الكفاءة تالقة الجماهير عن جدارة بما تقدم من وعي رشيد وقدرات تنظيمية فذة ومبصر

ومتأثرة على تجاوز الصواب . فالجماهير لا تبرح تردد اقتناعه بان الذي اودى بسلطة ١٩ يوليو الثورية كان التهاون والتساهل والتسامح وتجييد الهجوم والاطفان لمناصر رخصة داخل صفوف التوار ، والتباطؤ والاعتبارات غير المؤسسة في حشد كل القوى الكبيرة الهائلة - العسكرية والشعبية - التي كانت متاحة فعلا ، وعدم اليقظة الكافية تجاه اعداء الثورة الخارجية والفادرين منهم على حدود السودان . ولهذا أصبحت الجماهير متيقنة من ان السلاح في يد القوى الديمقراطية داخل القوات المسلحة

ليس كافيا ، بل وليس بديلا للسلاح في يد الجماهير الثورية كما تؤكد دروس أكتوبر ٦٤ و١٩ يوليو . ان من السلاح في يد القوى الديمقراطية داخل القوات المسلحة ليس كافيا ، بل وليس بديلا للسلاح في يد الجماهير الثورية كما تؤكد دروس أكتوبر ٦٤ و١٩ يوليو .

لقد انتهت ردة ٢٢ يوليو الرجعية اية بقايا للتسامح والتساهل وهامشية الحلول الوسط التي تعزمت بها الحركة السياسية في السودان ، ودخل الصراع الطبقي والاجتماعي فترة جديدة حادة دائمة . ويتضح ذلك في ان الجماهير لا تستجيب لاساليب العمل القبيح السطحي حتى في مستوى تنظيم واعتماد النضال اليومي البسيط حول المطالب اليومي فكل معركة ، كيرة او صغيرة ، أصبحت تقدم ضحاياها اعتقالا وتشددا وسجنا واستهدافا والدرعات تفنن معاهد العلم والاحياء الآمنة وتحاصر مصانع العمال المضربين والمتمسكين ، ولا تتورع سلطة الردة من تنظيم مجموعات عسكرية في مراكز الشباب ، باسم الحرس الوطني والكتائب ، تجند لها شرذمة خائفة الجنين من السافطين والتخلفين طبقيا واجتماعيا ، ورعاء المدينة ، وكل من لا تربطه بالمتجمع والحياة الاجتماعية رابطة ، لتتحول الى قوة مسلحة ضاربة تواجح وتقمع حركة الجماهير كاحتياطي للقوات النظامية وامتداد مباشر لسلاخ القتل والحرس الجمهوري .

● برغم كل هذا ، استطاعت الحركة الشعبية خلال الايام الثلاثة الماضية ان تخترق الحصار وتثبت وجودها بالنضال حول الشعارات الديمقراطية والمطالب والاهداف الديمقراطية ، فكرت بذلك اكبر حاجز فولاني اقامت سلطة الردة لتصفية الحركة الثورية ولتزيق صفحات ١٩ يوليو الناصبة من سجل تاريخ السودان . اريد سلطة الردة ان تصوي وتصفي الحركة الشعبية بسلسلة قوانينها وتشرعها الفاشية وحزبها الواحد . ولكن

الحركة الشعبية هزمتها شر عزيمة في هذا المستوى الاول من المعركة ، حيث اتزمت حقها في النشاط السياسي خارج اطار الحزب الواحد وضد السلطة في نفس الوقت ، واستردت حقها وارادتها في اعادة بناء تنظيمها الثورية وطرح شعاراتها الديمقراطية الثورية - وماتر ومضمون ١٩ يوليو تملا وجدانها وتترك بصماتها وانرها العميق على كل ميادين النشاط السياسي والاجتماعي .

فالتاسع عشر من يوليو لم يكن محاولة انقلاب فاشلة ، بل كان وسيظل - في تاريخ الثورة السودانية - اول سلطة ثورية وطنية ديمقراطية بحق انتصرت ثم انهزمت . ومن لا يدرك هذه الحقيقة الاولى ، التي ادرتها الجماهير ، يستحيل عليه استخلاص دروس التجربة ايجابا وسلبا ، وصعب عليه فهم المنطق الداخلي لتطور الثورة السودانية مستقبلا واستيعاب المغزى العميق لشعارات النضال الديمقراطي اليومي في الحياة السياسية في البلاد .

كل حمية التوربين ترفع بين الجماهير هذه الشعارات ، وبصير الذين يملكونهم تنظم الحركة الشعبية التجارية منها . فذلك هو الطريق الاصيل ليث اهداف ١٩ يوليو وتمجيد المسيرة الشافة الواثقة الخلق نحو الانتفاضة الثورية الشعبية .

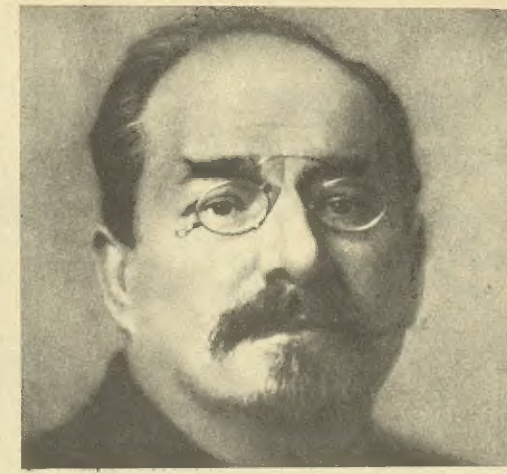
سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني



# في مشاكل النفط الماركسي

بقلم : اساتولي لوناشارسكي

ترجمة : ابراهيم برهم



## الوطن

### في الأغنية الشعبية الفلسطينية بعد حرب أكتوبر

عن توجيهات طبقات أفرغت من مضمونها، تخاف الحياة الواقعية فتحاول الاختباء وراء ستارة من تلاعبات لفظية ذات طبيعة مضخمة ومعظمة أو على العكس برحة ومخففة .

ان من الضروري ان تكون كل هذه العوامل جزءا من التحليل الماركسي . وكما يستطيع القارئ ان يرى فان هذه العناصر الشكلية ، والتي تتناقض مع المعادلة المباشرة القائلة : بسان الشكل في كل «تحفة» فنية يقرر كليا بواسطة المضمون ، وان كل عمل فني بطبع لا يكون «تحفة» ، ليست منفصلة بأي حال عن الحياة الاجتماعية، ومن هنا يجب تفسيرها تفسيراً اجتماعياً .

— ٥ —

حدثنا اهتمامنا في مجال النقد الماركسي حتى الانعوما بوصفه وظيفة مدرسية أدبية . ويبدو الناقد الماركسي هنا عالم اجتماع ذا أسلوب علمي يطبق فيه بالتحديد اساليب التحليل الماركسي في ميدان خاص هو ميدان الادب . وقد أكد بليخانوف ، مؤسس النقد الماركسي ، بشدة على ان هذا الدور هو الدور الذي يدعى الماركسي للقيام به ، مبينا ان الماركسي يتميز عن التنويري مثلا بحقيقة ان الآخر يقوم بتعيين اهدافا ومطالب محددة للادب ، وفي الوقت الذي يحكم التنويري نفسه على الادب من وجهة نظر مثاليات معينة ، فان الماركسي يعالج الاسباب الطبيعية لظهور هذا العمل الأدبي أو ذلك .

وفي مقابله الأسلوب العلمي الموضوعي الماركسي في النقد مع الذاتية القلبية ، ومع التفسيرية المزاجية للجبال والنفق ، لم يكن بليخانوف محقا فحسب ، بل فعل الكثير لإيجاد المداخل الحقيقية التي يتمتع على النقد الماركسي ان يعبر منها في المستقبل .

ولكن يجب الا يثن على اي حال ان من صفات البروليتاريا الانتصار على تحديد وتحليل الواقع الخارجية . فليست الماركسية ببساطة هيكل اجتماعي ، وانما هي برنامج بناء هيكل فلتطور السيكولوجية للتفكير ، والمبادئ ، او ما يمكن ان يدعى «أسلوب» حياة طبقية معينة ( او المجموعات الطبقية التي اثرت على المضمون فيه حين مقابلته مع الشكل . كما يتضح في الادب بشكل خاص ان المضمون الفني — تدفق الأفكار والعواطف في صيغة صور او ما يشبه الصور — يشكل العنصر الحاسم في العمل ككل . اذ يتحرك المضمون بذاته نحو شكل محدد ، بل ويمكن القول انه ليس هناك الا شكل واحد يلائم مضمونا بالذات . ويستطيع الكاتب بدرجات متفاوتة ان يجد لما يعرضه من أفكار وأحداث وعواطف تلك الصيغ من التعبير التي تعرضها عنه وتكون له طبيعة معزولة محددة، وهذا ما يحصل اذ تعبر أعمال أدبية

هذه المقالة ، في مشاكل النقد الماركسي ، التي ننشرها على حلقتين تنقسم بأهمية خاصة ، من حيث تصديها ، للكيفية التي يعالج بها الناقد الماركسي ، العمل الإبداعي ، والأشكال التي تصادف مثل هذه المعالجة . كما وتتعدى ذلك الى دور الناقد ومهامه آراء صاحب العمل الإبداعي ، والقارئ .

كاتب المقالة ، هو اساتولي فاسيليفيتش لوناشارسكي ١٨٧٥ — ١٩٣٣ ، من رعييل البلاشفة الأول ، الذين لعبوا دورا كبيرا في صياغة مفاهيم ثورية في الادب والفن ، وفي تعميمها على جماهير روسيا . لقد مكنت موهبة لوناشارسكي النقدية ، وثقافته الموسوعية ، وقدرته على تحسني الاشكال الفنية المتطورة ، وأمانته تجاه الجماهير وقضاياها ، من ان يلعب دورا بارزا في هذا المجال .

ترك لوناشارسكي ، ارثا وافرا من الانتاج ، متعدد الجوانب ، وبالذات فيما يتعلق بعلم الجمال الماركسي ، ونظرية الفن ، وتاريخ الادب والنقد الادبي وفي تاريخ الفكر . الخ . وكانت هذه الشخصية «لوناشارسكي» كما وصفها لينين . . قد قدمت خدمة عظيمة في كسب المبادئ للنظرية الماركسية ولبروليتاريا في الاتحاد السوفياتي ثم في العالم . وسنحاول في الباب الثاني «لحرية» نشر مقالات أخرى للكاتب تتعلق بأعمال أدبية أخرى ، لا شك ستسهم وتغني مسار حركتنا الفنية الأدبية .

## المحرر

الرئيسية ، اذ من الممكن في الحالة الثانية هذه تطبيق الجدا الصالح دائما والذي يمكن دعونه مبدأا بليخانوف ، ذلك المبدأ الذي يقرر ان الأعمال الأدبية لا تعتمد مباشرة على اشكال الانتاج في مجتمع محدد الا قليلا . ويتم هذا الاعتماد عبر وصلات وسيطة كبنية الطبقة في المجتمع وبنية الطبقة والتي تتوقف احتياجاتها . فالعمل الأدبي يعكس بصورة دائمة ، عن وعي أو بدون وعي سيكولوجية الطبقة التي يمثلها الكاتب أو يعكس كما يحدث كثيرا مزيجا من العناصر التي تظهر فيها تأثيرات طبقات مختلفة على الكاتب . ولعل هذه المسألة تحتاج الى نظرة اقرب .

— ٣ —

تقرر العلاقة في كل عمل فني مع سيكولوجية هذه الطبقة أو تلك ، أو مع مجموعات واسعة ذات طبيعة اجتماعية عريضة ، من خلال المضمون . ويتميز الادب — فن الكلمة ، الفن الاقرب الى التفكير — عن الاشكال الأخرى من الفن بالدلالة المعنوية للضمون فيه حين مقابلته مع الشكل . كما يتضح في الادب بشكل خاص ان المضمون الفني — تدفق الأفكار والعواطف في صيغة صور او ما يشبه الصور — يشكل العنصر الحاسم في العمل ككل . اذ يتحرك المضمون بذاته نحو شكل محدد ، بل ويمكن القول انه ليس هناك الا شكل واحد يلائم مضمونا بالذات . ويستطيع الكاتب بدرجات متفاوتة ان يجد لما يعرضه من أفكار وأحداث وعواطف تلك الصيغ من التعبير التي تعرضها عنه وتكون له طبيعة معزولة محددة، وهذا ما يحصل اذ تعبر أعمال أدبية

يتميز النقد الماركسي عن كافة أنواع النقد الأدبي الأخرى بأنه لا يستطيع الا ان يكون ذا طبيعة اجتماعية، طبعاً بالروح العلمية لعلم الاجتماع الماركسي اللينيني .

ويمت أحيانا التمييز في عالم الأدبيين مهام كل من الناقد الأدبي والمؤرخ الأدبي — بتحليل موضوعي لاصول عمله — ضمن البناء الاجتماعي ، ويكون مجال تأثيره هو الحياة الاجتماعية . بينما تركز وظيفة الناقد الأدبي على عملية تقييم العمل الأدبي من حيث هو محض حسنة او اخطاء شكلية او اجتماعية .

الا ان هذا التقسيم نقد ، فيما يتعلق بالناقد الماركسي كل صلاحيته تقريبا . فرغم ان النقد بالمعنى الحرفي للكلمة جزء لا غنى عنه في عمل الناقد الماركسي الا ان التحليل الاجتماعي يجب ان يكون الأساس والجوهر .

— ٢ —

تكيف يقوم الناقد الماركسي بهذا التحليل الاجتماعي ؟

تعتبر الماركسية الحياة الاجتماعية كلاً عضوياً تعتمد فيه الأجزاء المتصلة واحداً على الآخر . وهنا تلعب أكثر العلاقات الاقتصادية طبيعة ومادية ، وعلى رأسها أشكال العمل ، الدور الحاسم . ومن هنا فان على الناقد الماركسي ، اذا ما كان يصعد القيام بتحليل عام لرحلة ، ان يجتهد لاعطاء صورة كاملة لمعوم التطور الاجتماعي لتلك الرحلة . وفي حال انتصار المناقشة على كاتب أو عمل واحد فان الحاجة لا تستدعي بشكل أساسي تحليل الأحوال الاقتصادية

والطرف السياسي الذي تعيشه الأمة ويرى به الوطن فقد استبدلت طلمه :

اطلع يا قمرنا وهل  
وأضوى الكره الأرضية  
ما خلقنا ناعيش بذل  
خلقنا نعيش بحريه

استبدلت بطلمة ، تحولت الى اغنية شعبية تسميها في عموم مناطق الأرض المحتلة ، كإغاني الشيخ أمام في مصر ، واصبحت :

اطلع يا قمرنا وهل  
وأضوى الضفة الغربية  
بكتينا تشريد وذل  
بدنا سلطه وطنيه  
★★★

ونسج على منوالها شطرات عدة تقول :

قمر الثورة طلع وبان  
عطل مشاريع الأمريكان  
تأمر رجعي فكل مكان  
تايقد شعبي الهوييه  
★★★

طورنا نحننا الصراع  
وقلنا الوطن ما بننا  
بدنا الضفة والقطاع  
وبدنا دوله وطنيه  
★★★

أوف  
الفدائي خلق تايحرر وطننا  
ويبني سلطه شعبنا على وطننا  
وما راح نضحى بذره تراب .

يفرخ احد المشاركين في الفصل مشيراً بيده ان الجيتان من عنده يقول :

حكام عيان ما يميثلوا شعبنا

وفي حفل فلسطيني حقيقي داخل الوطن المحتل ، في ايار من هذا العام ، وثناء زفاف احد أبناء قرى منطقة رام الله ، وفي حلقات البكة التي تنصب على الحان «اليرغول» (١) كانت أبيات الدلعونا كلها تهاجم النظام الهاشمي وترفض ، باصرار ، مودته ونهجه الثورة وتدعو لطرد الاحتلال ولإقامة السلطة الوطنية :

عارض بلادي نبي سلطتنا  
وما بدنا حسين «بخشاك» (٢) ديرتنا  
في عينا (٣) ثورة تقود مسيرتنا  
وتعيد الشعب ع فلسطينا

ويستطرد المغنون بإبيات أخرى مماثلة ، وسط ابتهاج ظاهر وتصفيق حاد ووسط حركة دبكة سريعة مغمورة بالفرح :

عارض بلادي السلطه نينيه  
وبنادق شعبي الأرض بتحجيه  
أيام الوصاية بدنا لنقيها  
ما بدنا رجعيه ولا صهيونا

ولا تقتصر حفلات الزفاف على العتاي والمدمونا ، فالأغنية الشعبية غنية حافلة بالكثير من الألوان الجمجمة (كالطلمعات) مثلا التي يؤديها ارتجالا حياء مشهور ، بحرف المهنة يطوف أنحاء الوطن بدعوات من اصحاب الافراح لأحيائها ، وفي هذا اللون كالكاتل والفنان ، والكاتب في الثورة حتى تحقيق الانتصار .

(\*) الزمار — ٢ — بذلك — ٣ — عننا

عاطف سرحان

## أخ يا بلدي

### الشيخ بيار .. والثورة ..

ارسلان ، الذي احيل على التقاعد .  
راح الشيخ ، جاء المير . راح المير  
جاء الشيخ .  
ويصرون مع ذلك على ان هذا  
البلد يحكمه نظام « جمهوري  
ديمقراطي » .  
على كل حال ، القصة لا تنتهي هنا  
واطرف ما فيها ان الامير رياض  
استصدر حكما يعطيه اصغر سنا  
مها هو مذكور في تذكرة هويته . وهو  
يطلب الان . . بالاستمرار في  
الوظيفة !!

كلب المير .. مير

« نادي الكلاب اللبناني » ، او  
« نادي الكلاب اللبنانية » — هذا هو  
اسم النادي الجديد الذي تأسس  
مؤخرا في بيروت .  
هدف النادي : رعاية كلاب  
البرجوازية اللبنانية او الكلاب  
البرجوازية اللبنانية .  
والتشديد على « اللبنانية » —  
لبنانية النادي او لبنانية الكلاب . وذلك  
حفاظا على « الخصوصية » اللبنانية  
ومن اجل « التمايز » عن اوروبا  
وامريكا التي تملك الالاف من مثل هذه  
النوادي ، و « التمايز » عن « العرب »  
الذين لا يكونون مثل هذه النوادي .  
فوا تخلفاه ! ووا حستراه على  
« العرب » !

هذا وقد ولدت فكرة تأسيس  
النادي خلال حرب تشرين (ما غيرها) !  
وعندما اقيم عرض لاختيار اجمل كلب .  
وبعد ان تأجل العرض عدة اشهر  
سبب أحداث ايار ١٩٧٣ (المؤسفة) .  
وتفصيل آخر : كلفة عائلة الكلب  
الواحد — عدا ثمنه الاصلي واكلاف  
الطباية ومصروف الجيبة — تزيد  
شهوريا عما تتقاضاه ايها العامل  
والفلاح والحرفي والموظف خلال ٣٠  
يوما من العمل .  
« شو بدك تعمل ! غلا معيشة ! »  
« عاو .. عاو .. عاو .. يا بلدي !

## مشايخ وامراء

انكم هذا الخبز :  
جري تعيين الشيخ سمير تقي الدين  
ابن وزير الداخلية الشيخ بهيج تقي  
الدين مديرا عاما للشؤون الادارية في  
مجلس النواب ، خلفا للامير رياض  
ارسلان ، شقيق الامير مجيد

## في المكتبات

يوميات المقاومة في اليونان  
حياة وموت النشيط الشعبي  
النظام الهاشمي والحقوة الوطنية للشعب الفلسطيني  
منشورات دار ابن خلدون  
الهاتف : ٢٩٦١٠٣ - ص.ب. : ١١٩٣٠٨ - بيروت - لبنان



## دليل المناضل الثوري الماركسيّة اللينينية - ٣ -

# حول الدور التاريخي للطبقة العاملة

نواصل في هذا العدد نشر مواد دليل المناضل الثوري الى الماركسيّة اللينينية ، وهي دروس مبسطة تتناول أسس الماركسيّة - اللينينية من البرنامج التثقيفي الجماهيري للحزب الشيوعي الكوبي ...

ترغب في التحويل الجذري لكل المجتمع ، وإخفاء الملكية الخاصة، ووضع حد للقمع والبلوس ولا تملك البروليتاريا شيئا تضره في هذه التحولات الجذرية . سوى قيودها . لكن امامها في المقابل عالم يكمله لتريعه . ولهذا السبب فهي تشكل الطبقة الأكثر ثورية في الصراع ضد الرأسمالية وفي بناء المجتمع الجديد .

ان تطور نمط الانتاج الرأسمالي نفسه الذي يوفر إمكانية انشاء مراكز صناعية ضخمة ، هو في أساس عملية تركز البروليتاريا في مجموعات كبيرة . ويسمح العمل الجماعي للبروليتاريا باكتساب حس تنظيمي بالغ التطور . كما ان العمل داخل المصنع يرني العامل بروحية جماعية، وينتاج قاس ، ووعي للوحدة والتضامن . تلك هي الأسلحة الهينة للبروليتاريا في صراعها الطبقي ضد الاستغلال الرأسمالي ، وهذا هو ما يسمح للعامل بالتوحد والانتظام افضل من أية طبقة أخرى .

واكتشف ماركس وانفلز ، بالإضافة الى ذلك ، ان العمال يحكم الموقع الذي يحتلونه في الانتاج لا علاقة لهم بماضيتهم بل انهم يرتبطون بمستقبلهم ، وبالتالي بمستقبل المجتمع . مما يعني بكلمات أخرى ان تطور الصناعة الكبرى لا يشكل خطراً على استمرار البروليتاريا كطبقة كما هي الحال بالنسبة للفلاحين والحرفيين ، بل على العكس فالعمال يتكاثرون مع نمو الصناعة الكبيرة ، ويتمركز دورهم في الحياة الاجتماعية .

لا يعني كل ما قلناه ان الطبقة العاملة هي صاحبة المصلحة الوحيدة في القضاء على العالم الرأسمالي وفي اقامة نظام اجتماعي أكثر عدالة . فأكثريّة الشعب ، باستثناء حفنة صغيرة من المستقلين - بكسر الفين - ، معرضة لكافة البرجوازي ، وهي ترغب في التخلص من قبل النظام البرجوازي ، الا ان الطبقة العاملة هي الأكثر ثورية والأفضل تنظيمياً في المجتمع الرأسمالي وهي المدعوة تاريخياً لقيادة الصراع من أجل تحقيق نظام الاستغلال وبناء الحياة الجديدة. والبروليتاريا جديرة ، في المعركة التي نخوضها من أجل تحريرها ،

« ان الاساسي في عقيدة ماركس هو انها القوت الضوء على الدور التاريخي للبروليتاريا ، باعتبارها بائية للمجتمع الاشتراكي . » .

كشفت الرأسمالية ، منذ ظهورها ، عن طبيعتها الاستغلالية . ولم تاخر في زيادة بؤس العمال . وقد قاد التطور الاجتماعي الذي فرضه تطور الرأسمالية الى ظهور افكار جديدة . وسمى دعاء هذه الافكار والاتجاهات الجديدة الى ابراز نواقص المجتمع حيث تقوم اقلية بنهب الاكثريّة بواسطة الاستحواذ على انتاج عملها .

طرح هؤلاء ، بواجهة هذا المجتمع المخل ، مجتمعاً جديداً وصفوه بالاشتراكي الشيوعي، ودعوا العالم كافة الى انضمامه . ان يعوا استغلال البروليتاريا ووضعها البائس . لكنهم لم يستطيعوا تصور كونها مدعوة لتصبح قوة حاسمة في تطور التاريخ ، قوة كئيبة بتدمير عالم الاستغلال وبناء المجتمع الجديد، المجتمع الاشتراكي . ان اكتشاف هذه الحقيقة هو احد اكبر مساهمات ماركس وانفلز . وهذا الاكتشاف هو الذي سمح بتحويل الاشتراكية الطوباوية الى علم . وستنكم من الآن فصاعداً ، وبلغتنا النظرية ، عن دور الطبقة العاملة التاريخي .

ما هي الخاصية التي اكتشفها ماركس وانفلز في البروليتاريا من أجل تأكيد انها ستكون هي بالضبط لا سواها المسؤولة عن القضاء على الرأسمالية كما ستكون مهندسة المجتمع الجديد ؟

شرح ماركس وانفلز هذا الموضوع بتعيين موقع الطبقة العاملة في المجتمع الرأسمالي. فالبروليتاريا بالفعل ميزات خاصة تميزها عن غيرها من طبقات المجتمع البرجوازي . فالبرجوازيون مثلاً يملكون المصانع والمناجم، الخ ، والملاكون العقاريون يملكون الأرض والمزروعات ، الخ ، وصغار الملاكين في الحقيقة والريف ، رغم انهم على العموم خاضعون للاستغلال مثلهم مثل البروليتاريا من قبل كبار المستغلين ، فانهم يستطيعون رغم كل شيء على وسائل انتاج صغيرة . أما البروليتاريا فلا تستطيع على أية وسيلة انتاج. ولهذا فالبروليتاريا ، من حيث طبيعتها الاجتماعية، تعارض الملكية الخاصة . وهي

كشفت الرأسمالية ، منذ ظهورها ، عن طبيعتها الاستغلالية . ولم تاخر في زيادة بؤس العمال . وقد قاد التطور الاجتماعي الذي فرضه تطور الرأسمالية الى ظهور افكار جديدة . وسمى دعاء هذه الافكار والاتجاهات الجديدة الى ابراز نواقص المجتمع حيث تقوم اقلية بنهب الاكثريّة بواسطة الاستحواذ على انتاج عملها . طرح هؤلاء ، بواجهة هذا المجتمع المخل ، مجتمعاً جديداً وصفوه بالاشتراكي الشيوعي، ودعوا العالم كافة الى انضمامه . ان يعوا استغلال البروليتاريا ووضعها البائس . لكنهم لم يستطيعوا تصور كونها مدعوة لتصبح قوة حاسمة في تطور التاريخ ، قوة كئيبة بتدمير عالم الاستغلال وبناء المجتمع الجديد، المجتمع الاشتراكي . ان اكتشاف هذه الحقيقة هو احد اكبر مساهمات ماركس وانفلز . وهذا الاكتشاف هو الذي سمح بتحويل الاشتراكية الطوباوية الى علم . وستنكم من الآن فصاعداً ، وبلغتنا النظرية ، عن دور الطبقة العاملة التاريخي .

ما هي الخاصية التي اكتشفها ماركس وانفلز في البروليتاريا من أجل تأكيد انها ستكون هي بالضبط لا سواها المسؤولة عن القضاء على الرأسمالية كما ستكون مهندسة المجتمع الجديد ؟

شرح ماركس وانفلز هذا الموضوع بتعيين موقع الطبقة العاملة في المجتمع الرأسمالي. فالبروليتاريا بالفعل ميزات خاصة تميزها عن غيرها من طبقات المجتمع البرجوازي . فالبرجوازيون مثلاً يملكون المصانع والمناجم، الخ ، والملاكون العقاريون يملكون الأرض والمزروعات ، الخ ، وصغار الملاكين في الحقيقة والريف ، رغم انهم على العموم خاضعون للاستغلال مثلهم مثل البروليتاريا من قبل كبار المستغلين ، فانهم يستطيعون رغم كل شيء على وسائل انتاج صغيرة . أما البروليتاريا فلا تستطيع على أية وسيلة انتاج. ولهذا فالبروليتاريا ، من حيث طبيعتها الاجتماعية، تعارض الملكية الخاصة . وهي

## أرادت أميركا لانقلاب تبصر ان نيقتز الكناتورية اليونانية فآدى الى انهيارها

أدى الى اخراج الحكومات الأوروبية والى مطالبة ١٤ دولة بينها بطرد اليونان من المجلس الأوروبي . وهذا ما حدث فعلاً في ١٢ كانون الأول ١٩٧١ ، مع التفكير بان أية دولة أوروبية لم تجرؤ على المطالبة بوجود اليونان في السوق الأوروبية المشتركة أو غيرها من المنظمات الأوروبية .

كل هذه الأوضاع ، بالإضافة الى الانقسامات العميقة داخل الجيش ، أدت الى سقوط حكومة بابادوبولس في أواخر عام ١٩٧٢ .

وقد سقطت هذه الحكومة تحت ضغط الانفجار الجماهيري العمالي الطائفي خاصة فاستغل بعض العسكريين هذا الظرف ، وحالة الفتن الموقته التي كانت موجودة يومها بين اليونان وأميركا لامتناع الأولى عن السماح للثانية باستعمال أراضيها وأجرائها لمساعدة إسرائيل في حرب تشرين ، لضرب الحكومة والائمان بأخري تكون أكثر طواعية وخضوعاً للمخططات الأميركية .

### حاولوا حصل مغامرة قبرص الخرج فكانت المقتل

وبالفعل تبين ان الجنرالات الجدد الذين أطاحوا بالكولونيلات هم من أصحاب المصلحة الوثيقة بالولايات المتحدة الأميركية وبالاستخبارات المركزية الأميركية التي تولت فيما مضى أمور دراستهم العسكرية والقانونية في شيكاغو وغيرها من المدن الأميركية والتي تولت أمور طبع كتبه ودراساتهم التي انما تبحث في العلاقات التاريخية الأميركية - اليونانية وتظهر فضل أميركا على اليونان والعالم . وتدلّيا على حسن النوايا حيال أميركا عهد هؤلاء الى أرجاء الانتخابات الى أجل غير مسمى وأعلنوا انه لن يبدلوا الدستور الموجود باتجاه تحويله الى دستور دائم يحلّ ولو نسخة من الديمقراطية الزائفة ، وزادوا على ذلك بفتح السجون والمعتقلات التي كان الحكم السابق يعلن عن رغبته في تصفية وإفصال بعضها .

أدت هذه السنوات من الحكم الإرهابي الى ارباب اليوناني الذي يعاني أصلاً من مشاكل أصابة النظام بمعزلة رهيبه زادت منها بالطبع عمليات المقاومة البطولية التي استمر شعب اليونان في إبدائها بقيادة أحزاب الديمقراطية والشيوعية ، والتي دفع منها غالباً دون أن يكف عنها .

ويبدو ان هذا النظام المزعول داخلياً وخارجياً والمخور بالتناقضات ، حاول أن يجد في المسألة القبرصية منفذاً يؤمن له حداً من التباسك ويعيد له بعض سميتيه المفقودة . وعلى هذا الأساس أخذ في تصعيد الموقف ضد مكاريوس ، ولم يخف يوماً دعمه لتنظيم أيوكا الإرهابية اللينينية ، كما انه كان يكشف

بعد ثماني سنوات من الديكتاتورية العسكرية أضطر الجيش في اليونان لإعلان تخليه عن الحكم المباشر واستدعائه مجموعة السياسيين الذين أبعدهم في انقلاب ١٩٦٧ ليتولوا بأنفسهم إدارة دفة البلاد والخروج من المأزق الذي زجّت اليونان به بمغامرة العسكريين في قبرص .

من الخطا الاعتقاد بان مغامرة قبرص هي المسؤولة عما جرى في اليونان وحدها . وذلك ان المسؤول الاساسي والأول عن « سقوط » الحكم العسكري المباشر هو العزلة التي أصابت حكام اليونان في الداخل والخارج .

بعد أيام من الانقلاب الأول في ٢١ نيسان ١٩٦٧ تبين بوضوح ان العسكريين ومن ورائهم الأميركيين انما يحاولون قطع الطريق على الانتخابات القريبة وعلى احتمال فوز حزب جورج باياندرو ، حزب الوسط بها . ومع مضى الايام أخذ الكولونيلات يكثفون أكثر فأنكر عن وجههم المعادي للحريات الديمقراطية وقد ظهر هذا بوضوح في الدستور الجديد الذي طرحوه والذي يفرض قيوداً شديدة على العمل النقابي والسياسي وينسج قسيام تجمعات حزبية .

وكانت الزمرة العسكرية ترى في هذه التدابير القمعية وسيلة لتطويق أية ردة فعل سلبية جماهيرية ضد الفشل الذريع والتهادي للخطبة الضخمية التي أعلن النظام عن اعتزامه تطبيقها والتي انتهت دون أن تحقق نصف أهدافها باستثناء ضربها لمحل النبو وتخفيضها اياه من ٧ بالمائة و ٩ بالمائة ( بين ١٩٦٠ - ١٩٦٧ ) الى ٢ بالمائة انطلاقاً من ١٩٦٧ . وقد برهنت التدابير القمعية الحكومية عن عدم جدواها في مواجهة التمرد الشعبي ضد الفداء الجنوبي للأسعار الذي بلغ ٣٠ بالمائة في الأشهر الأخيرة من ١٩٧٢ .

وكا لا بد لهذه الحالة ، حالة الرفض الشعبي للقمع والفناء وحالة القمع المستمر والتهجي لهذا الرفض ، ان تصل الى ارباب اليوناني الذي يعاني أصلاً من مشاكل حادة . ونتيجة هذه الحالة اضطرت أعداد غفيرة من سكان الريف الى النزوح نحو المدينة حتى بلغ عدد النازحين في عام ١٩٧٢ وحده حوالي ٨٥ ألف شخص ، انتقل قسم كبير منهم الى خارج البلاد وخاصة الى ألمانيا الغربية والولايات المتحدة الأميركية حتى أن العدد السنوي للمهاجرين الى خارج البلاد ارتفع الى حوالي ٥٠ ألف .

امام صعود القمع تصاعد العنف الشعبي المضاد وأخذ منذ ١٩٧١ يظهر الى العلن على شكل اضطرابات ومظاهرات واعتصامات وعمليات عسكرية في المدن وحتى انتفاضات غلاخية كما حصل في مقدونيا .

لم يجد النطا ، في الداخل أو في الخارج من يدعمه باستثناء الولايات المتحدة الأميركية . وازداد تهمتها لها ووسع لها بقائمة قاعدة عسكرية في مرزا البرية . وقبضت الحكومة اليونانية ثمن هذه التسهيلات بمساعدات أميركية مالية وعسكرية بلغت قيمتها في بعض السنوات حوالي ٢٠٠ مليون دولار . كما أن تنفق الشركات والمصارف الأميركية الى اليونان أدى الى أن تستأجر البلاد بحوالي ٨٤٠ مليون دولار من توظيفات هذه المجموعات المالية خاصة في حقل السياحة ، التي جعلت غير المنتج والذي انما يزيد من المشاكل التي تعانيها البلاد ، كالنقص والفناء وغيرها .. هذا الارتباط المكشوف الى أميركا ، وهذا القمع المكشوف والمفروض على الشعب اليوناني

عن دوره وراء كل محاولة لاثارة التخريب في قبرص أو لاغتيال أسقف الجزيرة وحاكمها .

وقد وجد هذا النظام في قضية ضبط الحرس الوطني ضالته المشدودة . فما أنطالمب مكاريوس بسحبهم من الجزيرة واعادتهم الى اليونان حتى تلققت الحكومة اليونانية هذا الطلب ورمت القطار في وجه مكاريوس وتحذنه أن يجرؤ على طردهم .

وما أن وجه مكاريوس انذاراً محدداً الى ضبط الحرس الوطني حتى أحست حكومة اليونان بان وقت الاطاحة بمكاريوس قد اقترب وأن نجاح هذه العملية سينتد الوضع الداخلي التدهور . فعمدت الى اعطاء الإشارة لضباط الحرس الوطني للانقضاض على الحكم في الجزيرة وتصفية مكاريوس ونهجه الاستقلالي الوطني .

ومع بداية هذا الانقلاب الغادر تبين أن الفشل يواجهه منذ الحلقة الأولى . فلقد بقي مكاريوس حياً ، وهب العالم كله مدافعاً عن الشرعية ، وامتنت الولايات المتحدة نفسها عن التأييد العلني للثائر لانقلاب .

اصطدم الانقلاب اليوناني أول الامر بمعارضة قسم كبير من الشعب القبرصي اليوناني الذي يؤيد مكاريوس باكثرية محترمة ، بالإضافة الى التأييد الذي يمنحه اياه حزب اكبر ، الحزب الشيوعي القبرصي ، الواسع النفوذ ، كما اصطدم بالجالية التركية التي ترفض الاتجاهات اليونانية المتطرفة للحكم الجدد وجعلهم من أعضاء منظمة - أيوكا - الارهابية .

بالإضافة الى المعارضة الداخلية هناك المعارضة الخارجية والمتمثلة أول الامر بالحكومة التركية التي ترفض اي بحث في وضع الجزيرة يبعد عنها القبارصة الاتراك وبينهما من ممارسة نفوذها المباشر عليهم . والى جانب المعارضة التركية هناك المعارضة البريطانية الاخف حدة ونفوداً . فبريطانيا مشتركة مع تركيا واليونان في التوقيع على اتفاقيات زوريخ ولندن عام ١٩٥٩ والمتعلقة باستقلال الجزيرة وضمان وحدة أراضيها .

وهناك أيضاً المعارضة التي ينقلها بدراجت مغفونة الاتحاد السوفياتي والدول العربية والأوروبية وغيرها لاي تغير في وضع الجزيرة مع ما قد يجرح هذا من دخول تركيا الى المتحدة الأميركية وأقامتها قواعد في الجزيرة أو ضمها قبرص الى الحلف الأطلسي ...

تحت مظلة هذه المعارضة الدولية العارمة، وبعد ان اضغ تلك الولايات المتحدة الأميركية وإمتناعها عن اتخاذ الخطوات المؤيدة لعودة الشرعية الى الجزيرة ، واستجابة لضغوطات داخلية وسعيها لتطويق كل أنواع المعارضة الشعبية ضد النظام ، بادرت تركيا الى التدخل في قبرص بحجة « انقاذ رعاياها » وفرض السلام في الجزيرة .

تقسيمًا تحت ظل الغزو التركي



البقية على الصفحة (١٥)

منذ البداية اتخذ التحرك التركي طابعاً محدوداً ، فقد بدا واضحاً ان تركيا التي تملك نفوقاً عسكرياً ملحوظاً على اليونان توي القيام بعمليات محدودة تساعد على احتلال مواقع قوية في أية مفاوضات لاحقة حول مستقبل الجزيرة .

وقد نتج عن التدخل التركي أمرين هامين : ١ - اضطراب الولايات المتحدة الأميركية الى اجراء تعديل في موقفها من الاعتماد الكلي على اليونان وحطوانتها الى الموازنة بين اليونان وتركيا والبحث عن حل يرضي الطرفين .

٢ - انقلاب المشروع اليوناني على رؤوس أصحابه . فالحكومة اليونانية التي كانت تبحث عن نصر في الخارج بقيتها شر المشاكل والعزلة الداخلية وجدت نفسها أمام خيارين أحلاهما مر . الأول هو الذهاب حليماً في مواجهة تركيا وشن حرب شاملة وهو احتمال يصطدم أول الامر بالرغبة

الأميركية في تهدئة الصراع بين الطرفين الأتلسيين كما يصطدم باحتمال الهزيمة الذي يلوح في الأفق نتيجة التفوق العسكري التركي الأكد .

أما الاحتمال الثاني فهو الانسحاب من المعركة التي يباشرتها مع ما يعنيه هذا من انتكاسة على الصعيد الداخلي لا بد لها وأن تكون غالبية الثمن . أمام هذا الإشكال الذي يصعب حله بالفعل اختار العسكريون الانسحاب من الحياة السياسية ودعوة السياسيين القدامى لتقلع هذه الأشواك . وقد بدا واضحاً أن الولايات المتحدة لم تبارك هذا الانسحاب فحسب بل مضت الى حد التحريض عليه ودعوة بعض أطراف السلطة والجيش الى الاستفادة من الوضع . ألم يقل كيسنجر أنه لم يتنبأ لنا أي انقلاب في أثينا ولكنه لا يعرف القوة التي ستبث الى استلام الحكم في البلاد وذلك قبل يومين من استقالة الحكومة واستدعاء كارامانليس من باريس ؟

### الجماهي اليونانية تنادي بطرد الأميركيين وبناء الديمقراطية

هذه هي اذا كافة المقدمات التي أدت الى سقوط الحكم العسكري في اليونان : العزلة في الداخل والخارج ، رفع الوصاية الأميركية، ورطة التدخل في قبرص وانتشار التناقضات الداخلية عقب ذلك . فما هو المبنى الفعلي لسقوط الديكتاتورية العسكرية ، وهل تنبأه الاضطرابات الأولى بان هذا السقوط سينتظر الى حركة جذرية تقسم المجال لتقام ديمقراطية كالتى يحاول الشعب البرتغالي بناها الآن ؟ بعد نوان من اعلان العسكريين دعمهم على انخلي عن الحكم امتلات شوارع أثينا بالالاف من العمال والطلاب والشبان الذين تنفقوا الى الساحات والشوارع وفي ذمتهم قضية واحدة : تحويل هذه الاستقالة العرضية للجميع بين فئهم الاحزاب اليسارية من اشتراكية وبناء ديمقراطية تحمي اثار ثماني سنوات من القمع المتهجي والقمي .

غير أن مطامح الجماهير كانت في واد ومطامح البرجوازية اليونانية ( والولايات المتحدة الأميركية ) في واد آخر . إذ أن هذه الأخيرة لم تابه لمشرات الالاف التي خرجت تستقبل كارامانليس بوصفه بطل الديمقراطية المعاند من القتي ( مثلاً استقبل شعب البرتغال الى الاعلان عن موقفها الفعلي وتصورها ليوون المستقل وذلك في الشكل الذي اعطته للحكومة الجديدة التي يغلب عليها الطابع البيئي



# بعد البيان المصري الأردني يعد لمحاكمات عسكرية سورية للشوارفلسطينيين

وفي ٢٥ من الشهر عاد الناطق بلسان لجنة الاعلام فأذاع البيان التالي :-

اصدرت المحاكم العسكرية السورية في الاردن احكاما قهرية على عدد كبير من المناضلين الفلسطينيين في الاردن وتقضي هذه الاحكام بالسجن ادة تتراوح ما بين ٥ - ٧ سنوات ، ولم تعلن السلطات الاردنية عن قرارات محاكمها السورية واكتفت بإبلاغها للمناضلين الذين صدرت ضدهم هذه « الاحكام » فردا فردا . هداوكانت سلطات عمان قد اعتقلت عددا كبيرا من الوطنيين والمناضلين الفلسطينيين منذ اكثر من خمسة اشهر بتهمة الانتماء للثورة الفلسطينية ، ورفضت هذاذاك تقديمهم للمحاكمة وفي الاونة الاخيرة مع تزايد النشاط المحموم للبين العربي والرجعية ، لتزيق وحيدة الشعب الفلسطيني وإعادة الحاق جزء من ارضه بالنظام الهاشمي ، ومنعه من تقرير مصيره وبناء سلطته الوطنية المستقلة ، اقيمت سلطات عمان على تشكيل محاكم عسكرية

سورية لهؤلاء المناضلين ، فقد اكدت معلومات موثوقة من عمان ان المجموعة الاولى التي صدرت بحقها احكام تقضي بالسجن من ٥ - ٧ سنوات تبلغ ١٥ مناضلا عرف منهم المناضلون :-

- ١ - هشام الفاهوم - عامل - قـد - اصيب باضطراب عقلي نتيجة التعذيب الوحشي الذي تعرض له خلال عدة شهور في سجن المحلة المركزي في عمان ، وهو من مدينة الناصرة في فلسطين المحتلة .
- ٢ - غازي احمد سلامة - طالب - اعتقل في شهر اذار ١٩٧٤ ورفضت السلطات الاردنية ان تدفع خبر اعتقاله ، وهو من منطقة رام الله المحتلة .
- ٣ - بسام جبر درويش - طالب - تم اعتقاله في نهاية السنة الماضية ومنعت السلطات الاردنية ذويه من زيارته لفترة طويلة وهو من حوارة قضاء نابلس المحتلة .
- ٤ - بهجت محمد ابو هنية - طالب - جرى اعتقاله في شهر اذار ١٩٧٤ وهو من ضواحي قلقيلية المحتلة ، وكان ذووه قد طلبوا محاكمته او اعلان التهمة البوجه له غير ان

السلطات الاردنية اجابته بأنه سيطلق سراحه لعدم وجود ادلة ضده .

- ٥ - بسام عبد الجبار ياسين - طالب - اعتقل في شهر اذار ١٩٧٤ وهو من سكان مدينة نابلس المحتلة .
- ٦ - اندراوس حبيب - موظف - اعتقل في شهر اذار وهو من مواطني الفحيص في شرق الاردن .
- ٧ - راسم الحوساني - مهندس طيران - اعتقل في شهر اذار وهو من سكان منطقة بيت لحم المحتلة .
- ٨ - دكتور رمزي عازار - طبيب - اعتقل في شهر اذار وهو من سكان مادبا في شرق الاردن .

ونضيف المعلومات الواردة من عمان ان المحاكم العسكرية السورية بدأت محاكمة دفعة اخرى من المناضلين الموقوفين منذ شهور في سجون واقبية اجزاء القمع الاردنية ، وان النظام الهاشمي ينخذ من القنارب المصري - الاردني ، ومن دعوات « المصالحة » مظلة

سياسية - يخفي تحتها اجراءات القمع الجباجية داخل اقبية وسجون ضدالمناضلين الوطنيين وفي الاردن ضد الشعب الفلسطيني .

ان الجبهة الديمقراطية تدعو كل الوطنيين والديمقراطيين والتمذيين وكل الشرفاء وكل الفيورين على مصالح الشعب والوطن ، وكل الحرصين على حياة وحقوق الانسان في البلدان العربية والعالم ، تدعوهم جميعا لشجب واستنكار القمع الجباجي في الاردن سواء ضد الافراد او المنظمات او ضد الشعب بأكمله ، وتدعوهم للعمل بكافة الوسائل لضمان سلامة المعتقلين واعلان انهم الوجهة اليهم وتقديمهم لمحاكمات علنية من اجل ضمان اطلاق سراحهم ليتكثروا من متابعة نضالهم ضد الاحتلال الصهيوني الى جانب رفاقهم من اجل انتزاع حق شعبنا في تقرير مصيره .

ان الجبهة الديمقراطية تدعو البلدان العربية للتدخل الثوري من اجل صيانة حق المعتقلين بالدفاع عن انفسهم ومن اجل اطلاق سراحهم . ووفقا عمليات القمع الجباجية ضد الشعب الفلسطيني في الاردن .

# الارض المحتلة

شهدت مختلف مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة اوسع حملات الاعتقال بين صفوف المواطنين ، مارسها سلطات الاحتلال الصهيوني خلال الشهور الثلاثة الماضية . ولقد تميزت هذه الحملات بتوسع نطاقها وشمولها لكافة فئات الشعب الوطنية التي تناضل تحت لواء الجبهة الوطنية الفلسطينية .

وتفيد الأنباء الواردة من القدس المحتلة ، ان سلطات الاحتلال ، قامت باعتقال كل من المواطنين : يحيى الجولاني - سعيد القاق - عبد جابر - عرابي البيطار . ويبلغ الاخير السبعين من عمره . وقد وجهت لهم جميعا تهمة الانتماء الى منظمات فلسطينية . كما قامت في ١٥ - ٦ باعتقال ابراهيم ابو مصطفى فخش العمل والتدريب المهني في شمالي الضفة الغربية .

هذا وامدت حملة الاعتقالات لشمل القدس الشرقية ونابلس ، وبيت لحم ، وبيت جالا ، وبيت ساحور ، ورام الله وقرى منطقتها ، وقلقيلية ، وطولكرم ، واماكن اخرى حتى بلغ تعداد المعتقلين خلال الشهرين الماضيين ، ما يزيد عن ٢٩٠ معتقلا وجميعهم بتهمة الانتماء

الثلاثة الى سجن صرفد المعروف بأنه احد مراكز التعذيب الرئيسية في اسرائيل .

ومن جهة اخرى فقد جرت محاكمات لعدد من المواطنين في اماكن منفردة من الوطن ، ففي ٩ - ٦ جرت محاكمة محمد ابو عياش وهو شاب من القليل وطالب بجامعة بيروت العربية بتهمة الانسحاب الى منظمة غير مشروعة ونقل متفجرات . وفي غزة حكمت المحكمة العسكرية بالسجن سبعة شهور على المواطن سلمان محمد عمران ، كما اصدرت حكما بالسجن ادة عامين للمواطن حيدر الشيخ ذيب ، وسنة ونصف لمحمد الفيلان . وقد حوكم جميعهم بتهمة الاتصال بالمنظمات الفلسطينية .

وفي نفس الوقت يتعرض كل من اعتقل على ايدي سلطات الاحتلال الى اشبح تعذيب يقوم به المحتلون . وقد جاء في اثناء الوطن ان سلطات الاحتلال شددت من عمليات التعذيب لكل من المناضلين التالية اسمائهم :

احمد محمد سمارة - عياد عبد الله نمر - حداد - عبد الله سليمان بغيرات - عادل البرغوثي - حيدر العام - خليل محمد حجازي - محمد عباس عبد الحق .

وتشملت الاعتقالاتقطاع غزة ايضاومعسكرات اللاجئين فيه ، وبلغ عدد الذين اعتقلوا خلال فترة وجيزة ٤٠ معتقلا كان من بينهم : فضل البورتو - سعيد غانم - مفيد ابو رمضان - وطلمت سفدي .

وكانت سلطات الاحتلال قد اعتقلت المناضل سليمان التجاب وثلاثة من زملائه هم : عطاالله الرشماوي ، وحسن حداد ، ومحمد ايسو غربية . وكانت السلطات قد نفت اعتقالها للمناضل التجاب غير انها عادت واعتزمت بوجوده في سجن رام الله اثر حملة احتجاج وضغوط قام بها السكان حيث تم نقله وزملاؤه

السجون .

\* وفي بيت ساحور اغتصب حوالي مائة سيدة من ذوي المعتقلين السياسيين احتجاجا على عمليات الاعتقال وسوء معاملة السجناء من قبل المحتلين وطالبوا باطلاق سراحهم . كما واصدرت بلدية بيتلحم ورام اللواتية بيانات تشجب الاعتقالات وتطالب بالانراج الفوري عن المعتقلين .

وفي ذات الوقت قامت منظمات الحزب الشيوعي الاسرائيلي - راجح - بتنظيم حملة احتجاج شعبية في مختلف المدن والقرى . ومن بين هذه الحملات قيام الفتح في مدينة الناصرة بالتظاهر احتجاجا على الاجراءات التعسفية التي تقوم بها سلطات العدو ، وقد رفع المظاهرون شعارات تطالب بوقف هذه الاجراءات ، وكل اعمال التعذيب واطلاق سراح المعتقلين .

**حملة احتجاج في موسكو ::**

\* ونظمت ٨٢ منظمة سياسية وطلابية في العالم حملة احتجاج واسعة ضد الاعتقالات ، وتوجهت هذه المنظمات بنداوات الى الامم المتحدة . ففي الاتحاد السوفياتي ، اصدرت ٨٢ منظمة سياسية وطلابية ، عريضة وجهتها الى لجنة حقوق الانسان ، والى هيئة الامم المتحدة احتجاجا على حملة الاعتقالات في صفوف المواطنين في الاراضي المحتلة والمتصوين تحت لواء الجبهة الوطنية الفلسطينية ، كما عقد في موسكو اجتماع طلابي ضم صدر في نهايته بيان جاء فيه « ان اهراب المحتلين الجديد ليس الا انعكاسا لامر سابق بين الامبريالية والصهيونية يستهدف حقوق الشعب الفلسطيني ومنعه من تقرير مصيره » .

## بيان صادر عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

## النضال من الشعبى أنجح حملة الشعب الفلسطيني لاطلاق سراح القائد الوطنى «صالح رافن»

ادلى ناطق بلسان لجنة الاعلام المركزية للجبهة الديمقراطية بالتصريح التالي :

انار اختطاف واعتقال القائد الوطنى « صالح رافن » عضو المكتب السياسى لاجبهة الديمقراطية ، وعضو المجلس الوطنى الفلسطينى موجة عارمة من السخط والتنديد في اوساط الجماهير الفلسطينية والعربية ، ولدى الراي العام الديمقراطي والتقدمى في العالم ، مما ارغم سلطات عمان على اطلاق سراحه بعد ان كانت تسعى لتقليصه الى محكمة عسكرية سورية « بتهمة » اعداد مجموعات عسكرية مقاتنة وادخالها الى الضفة الغربية المحتلة .

الاردنية التي تضامنت مع حملة الشعب الفلسطيني لاطلاق سراح القائد الوطنى . كما تقدر وتنين الدور الذي قام به الاخ محمد علي الحلبي رئيس مجلس الشعب في القطر العربي السوري ورئيس انصار البرلمانيين العرب لضمان اطلاق سراح الرفيق صالح رافن ، وتقدر عاليا مبادرة الاخ خالد الفاهوم رئيس المجلس الوطنى الفلسطيني ، ونتوجه بالتحية الراقية الى

الجبهة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية والى الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان والبلدان العربية لمساهمتها الكبيرة في تدعيم وتصعيد حملة الشعب الفلسطيني لاطلاق سراح القائد الوطنى صالح رافن ، وتحىي الجبهة الديمقراطية السكرتارية العامة لمنظمة تضامن الشعوب الافرو - اسويوتوتوجبالشكر الى المؤسسات الصحفية والاعلامية اللبنانية والعربية .

وفي مناسبة تأكيد انتصار حملة التضامن الشعبية العارمة هذه فان هزيمة مضمون البيان المصري - الاردني مهمة ملحة يقع تحقيقها على عاتق كل الوطنيين والديمقراطيين والتقدميين الذين ناضلوا لاطلاق سراح صالح رافن .

لندحر المشاريع التصوفية الرجعية وعلى راسها مشروع المملكة المتحدة ولننصر ارادة الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير وبناء سلطته الوطنية المستقلة القائمة على جميع الاراضي الفلسطينية التي يندحر عنها الاحتلال الاسرائيلي البغيض .

درست اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية البيان المصري - الاردني وما يترتب عليه من نتائج خطيرة تهس بالحقوق الوطنية لشعبنا الفلسطيني وقد توصلت اللجنة الى ما يلي :

- ١ - ان البيان المصري - الاردني ينتقص حق شعبنا الفلسطيني في تقرير مصيره وسيادته الكاملة على ارض وطنه ويبس وحدة تهيئه ، الامر الذي ينتقض تماما مع احياء الوطنى منظمة التحرير الفلسطينية وقرارات المجلس الوطنية الفلسطينية وعليه فان اللجنة التنفيذية تعلن باسم شعبنا الفلسطيني في سائر اماكن تواجده رفضها لهذا البيان ولكل ما يترتب عليه من نتائج تهس حقوق شعبنا وقضيته .
- ٢ - ان ما تضمنه البيان من محاولة لتجزئة الشعب الفلسطيني يخدم عمليا الحل الابمكي - الصهيوني - الهاشمي الذي يرمي الى حرمان شعبنا من حقوقه واقتسام وطنه وطمس شخصيته الوطنية المستقلة

الواحدة وضرب ثورته . وبالتالي تمرير مشروع المملكة العربية المتحدة التصوفى المشبوه .

- ٢ - ان البيان المصري - الاردني يمثل خروجا على الاجماع العربي الرسمي والشعبي الذي اقر ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني كما يتناقض مع مقررات مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر ، ومؤتمر القمة الاسلامي في لاهور ، ومؤتمر القمة الاثرفي في الصومال ومؤتمر القمة لدول عد مالحايز في الجزائر ، ومواقف سائر البلدان الاشتراكية والصديقة .
- ٤ - ان الدعوة الى تحقيق ما يسمى بفك الارتباط على الجبهة الاردنية التي شهدت تواطؤ وخيانة النطا الماردني خلال حرب تشرين المجيدة مع العدو انها يستهدف تجزيد اقتسام وطننا بين حكم الاردن والعدو الصهيوني ومنع الثورة الفلسطينية من تحقيق اهداف شعبنا في هذه المرحلة ببعث كيانه الوطنى واقامة سلطته الوطنية المستقلة كخطوة اولى

أن شعبنا الفلسطيني الذي اكد التفاهة حول منظمة التحرير الفلسطينية داخل الوطن المحتل وخارجه متمسكا بوحدته ووحدة قيادته ووحدة تهيئته ، ومدافعا عن مكتسباته التي حققها من خلال نضالاته النضال وكفاحه المسلح التي تستهدف تصفية حقوقه الوطنية وهو على يقين ان نضاله هذا يلقى التأييد الحازم والطلق من سائر القوى الوطنية العربية - وفوى التحرر والتقدم في العالم وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي . وسائر البلدان الاشتراكية والقوى الصديقة .

وستتمكن شعبنا بفضل صموده الوطنى وكفاحه المسلح ودعم اشقاؤه وحلفائه واصدقائه من تخطي سائر العقبات التي تضعها في طريقه القوى الامبريالية والصهيونية والنظام الاردني العميل .

يبقى محاطا بكثر من علامة استفهام . كيف ستحل المشكلة القبرصية بعد مجيء كلاريس ذي الميول الاطلسية المروعة ؟ هل ستسحب تركيا بسهولة ، مع العلم ان اخر الأنباء تقول انها لا زالت تدعم قواتها وتعارض عودة مكاريوس ؟ هل يعود المطران مكاريوس الى الجزيرة ، واذا عاد فبأية شروط ؟ وهل يمكنه ان يعود ليمارس سياسته السابقة في العداء لسياسة اميركا الخارجية ومحاولة بناء وطن قبرصي مستقل ؟

ان الاجابة على مثل هذه الاسئلة امر صعب في الوقت الحاضر ولا بد من الانتظار قليلا لاجلاء بعض المواقف والابستات الخبيثة بهذه القضية التي نرى البصمات الامريكية في اكرية فصولها .

الاستوري الى الجزيرة وذلك دون ان تعارض انتخاب كلاريس بدلا من ساميوسن في قبرص ودون ان تعلق على قول كلاريس بان عودة المطران الى الجزيرة ممكنة ولكن ليس في الوقت الحاضر على الاقل ...

**علامات استفهام حول مستقبل قبرص**

ولا يبدو ان المرء يرتكب مجازفة كبيرة اذا تكهن منذ الان بان الحكومة اليونانية الجديدة ستسحب في الركاب الامريكي دون ان تتسبب مشاكل كثيرة ومعالجة ودون ان تبني مهددة بالجزلة الشعبية الداخلية كسابقتها .

ولكن اذا كان الوضع في اليونان سييسر على هذا الموال فان الوضع في الجزيرة

حركة المقاومة الهلينية ( اندرياس جورج باندريو ) وحركة الدفاع الديمقراطي ( يسار الوسط ) ، والحزب الشيوعي ( الجناح المؤيد للاتحاد السوفياتي ) .

ويبدو من خلال الاجراءات الحكومية الاولى انها ميل الى ان تشكل حكومة بين وسط وتسمى لاعادة نوع من الديمقراطية الى حياة البلاد على ان تستند الى الجيش والى الولايات المتحدة دون ان تغامر بالقيام باجراءات افتح ديمقراطي كالتي تجري في البرتغال . وبهذا المعنى فانها اطلقت سراح المعتقلين السياسيين في جزيرة باروس دون ان تلتزم بوضوح قاطع باجراء انتخابات عامة خلال مهلة محددة رغم انها وعدت بذلك في البداية . كما انها اعترفت بمكاريوس رئيسا شرعيا لقبرص وقالت انها ستعمل في مفاوضات جيف لاعادة النظام

المحافظ . فالحكومة الجديدة المؤلفة من ١١ وزيرا تضم ٥ وزراء من الاتحاد الراديكالي الوطني - حزب كارامليس - و ٢ من حزب الوسط - حزب جورج باندريو - و ٤ وزراء من الكتونقراطيين . وهي حكومة يبدو انها تغطي بعطف وتأييد العسكريين الذين انتسجوا من الحياة السياسية ، في الظاهر على

وفرم ان الحكومة الجديدة رفضت تمثيل الحزب الشيوعي ( جناح الداخل ) فانه اعتبرها انتصارا شعبيا وكان ضد طالب بالاشتراك فيها . اما اطراف اليسار الاخرى فقد انتقدت الحكومة وشارك في الانتقاد



الرفيق خالد الشهيد سعيد خالد الحاج

● اعتقل عشرات المرات في سجون الرجعية اللبنانية حيث نال شتى انواع التعذيب .

● أعلن انجازه لخط اليسار منذ ولد اليسار الفلسطيني عام ١٩٦٩ .

● التحق في صفوف الجبهة مقاتلا عام ١٩٦٩ .

● تصدى مع رفاقه في معسكر الباراد لمؤامرة تشرين ١٩٦٩ ودافع عن مكاسب شعبه .

● عمل مدريا للقاتلين وقوات الميليشيا التابعة للجبهة الديمقراطية في الشمال .

● التحق في صفوف التنظيم الشعبي عام ١٩٧٠ حيث عمل في مجال التمريض وانتخب ممثلا للجبهة الديمقراطية في نقابة الممرضين .

● بقي يخدم شعبه حيث استشهد في حادث طريق اعداده من اجل تحرير فلسطين .



# الحريّة

بيروت ٥/٨/١٩٧٤ - العدد ٦٨٢ - السنة ١٦ - العدد ٢٥٥

## العلاقات الفلسطينية-السوفياتية والمرحلة المصرية

رحمة الحراب الارسية - الاسرائيلية، ويقيها كمبر اقتصادي بين الدولة الصهيونية وبين الاردن وسائر بلدان المنطقة استمرارا لسياسة الجسور المفتوحة التي جنى ثمارها حكام الاردن. وفي المقابل فان القوى الوطنية التي تمثل اوسع طبقات الشعب الفلسطيني وحدها التي تصطدم مصالحها وحقوقها مع مشاريع من هذا النمط تهدف الى تدمير اسس وجودها المستقل ونموها ونطورها لصالح القوى الاستعمارية الصهيونية - الهاشمية. وهي وحدها التي تستطيع ضمان «عروبة هذه الارض» مقابل التفريط الهاشمي ومشاريع الاقتسام مع دولة الصهاينة.

وتجمع بين الصهاينة والنظام الهاشمي مصالح حميمة في تقسيم وتمزيق الشعب الفلسطيني الى عدة شعوب، لان هذه هي الوسيلة الوحيدة لاضعاف هذا الشعب والخلص من خطره الاستراتيجي على المشروع الصهيوني في فلسطين والقاعدة الاستعمارية التي يمثلها النظام الهاشمي. ومن اجل هذا الهدف يستعد حكام الاردن لتقديم سائر التنازلات على حساب شعب فلسطين واراضه المحتلة لصالح العدو الصهيوني.

لذا كان الاردن حريصا كما جاء في بيان الاسكندرية مع السادات، على اغتصاب حق تمثيل قسم من شعب فلسطين، وترك قضية تمثيل اللاجئين خارج الوطن لمنظمة التحرير وكانت كذلك اسرائيل حريصة على رفض الدولة الفلسطينية المستقلة، ضمانا وحدة الشعب الفلسطيني، لانه حسب تعبير ايجال لون «ستكون لهذه الدولة ميول لتصبح متطرفة وتحريرية وحدية تجاه كسل من اسرائيل والاردن، .. وقد تستخدم ايضا كتعاقد ليزيد من التسلل السوفياتي».

فهل هي مجرد مفارقة مضحكة ان توافق اسرائيل على شعار «عروبة

رغم كل التفسيرات الشكلية التي يادر لطرحتها اسماعيل فهمي، وزير الخارجية المصري، حول البيان الاردني - المصري، فقد كان ايجال لون من بين الذين فهموا هذا البيان على حقيقته!

وفي تصريح ادلى به للتلفزيون الاسرائيلي في ٢٦ - ٧ - ١٩٧٤ أكد وجهة النظر الاسرائيلية تجاه البيان المذكور بقوله «لا يوجد فرق كبير فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية بين بيان الوزارة الاسرائيلية يوم الاحد الماضي، والبلاغ المشترك الذي صدر بعد اجتماع السادات والمملك حسين».

وقبل هذا التصريح بيوم واحد، أعلن المتحدث باسم الحكومة الاردنية «اسفه» بسبب الموقف الذي اتخذته اوساط منظمه التحرير تجاه البيان المصري - الاردني، ودعا الى وحدة العمل العربي من اجل استعادة الارض المحتلة، لان المهم هو «عروبة هذه الارض» قبل البحث في حقوق الشعب الفلسطيني!!

وقبل هذا بأسابيع واشهر دأبت اوساط يمينية في عدد من الانظمة العربية على تكرار هذه المعزوفة، بأن استعادة عروبة الارض المحتلة تأتي بالدرجة الاولى قبل البحث في تقرير المصير للشعب الفلسطيني عليها!!

واذا كان شعار من هذا النوع يبدو من زاوية المنطق الشكلي مقبولا، ولذا تشدد هذه الاوساط على استخدامه، فان اغرب ما في الامر انها تعطي لهذا الشعار مضمونا واحدا وهو استعادة الملك حسين للسيطرة على الضفة الغربية بدلا من القوى الوطنية الفلسطينية. وكان هذه القوى ليست عربية، ولا تشكل الضمانة الفعلية لعروبة هذه الارض ولجسم المخططات الاستيطانية والتوسعية الصهيونية عليها!! ومع هذا .. وإنطلاقا من حقائق الواقع يتبين فعلا اية ضمانات

## فلسطينية الارض هي وحدها ضمان عروبتها

لماذا تحاول الاوساط اليمينية  
الترويج للمملكة المتحدة  
تحت اسم عروبة الارض!

الارض المحتلة تقدمها هذه الاوساط اليمينية عندما تروج لمشاريع وافكار تدعو الى اعادة الحاقها بالنظام الهاشمي:

ان هذا النظام انطلاقا من مصالحه، لا يمانع في اقتطاع اجزاء جديدة من الضفة الغربية المحتلة وابقاء انماط من الوجود العسكري والمشاريع الاستيطانية والنقوذ الاقتصادية الصهيوني فيها، بل انه حريص على ان يكون للصهاينة مثل هذا الوجود لانه احدي الضمانات التي تساعد في لجم الشعب الفلسطيني واخضاعه وتؤكد المعلومات القادمة من الاردن ان مشروع فك الارتباط الاردني لا يهدف لتحقيق انسحاب اسرائيل تام وكامل عن الاراضي المحتلة، بل انه يستعد للحفاظ على الوجود العسكري والمستوطنات في اغوار الاردن واجزاء واسعة من الضفة الغربية مقابل عودة الادارة المدنية الاردنية بما فيها اجهزة الشرطة الى عدد من مدن الضفة الغربية حيث الكثافة السكانية العالية من الفلسطينيين. وبهذا يتحقق ما يمكن ان يسمى «اقتساما للنقوذ» والمصالح بين الاردن واسرائيل في هذه الاراضي.

ومن جانبه أكد اسحاق رابين على ترحيب اسرائيل بهذا «الحل» واقتسام الضفة الغربية بقوله: «ان اسرائيل تقبل التفكير في فك اشتباك (وظيفي) وليس جغرافيا مع الاردن». وأوضح رايه في عبارة اخرى بأنه يعني «ان يبقى الجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية ويبقى الاستيطان اليهودي، ويتنعم الاردن بتنفيذ بعض مجالات العمل المدنية».

ان هذا الحل النموذجي لاسرائيل هو كذلك بنفس المقدار بالنسبة للنظام الاردني، لانه يمنحه موطئ القدم الذي يحتاجه في الضفة الغربية، ويرغم سكانها الفلسطينيين على التسليم بالامر الواقع الجديد تحت

الارض المحتلة بالضمون نفسه الذي يطرحه الملك حسين واليمين العربي؟ ام انه تزواج وثيق بين مصالح كل هذه الاطراف من اجل منع الخطر الفلسطيني كما شرحه لون!!

ويتوود هذا كله الى التمهيد لمشروع المملكة المتحدة، الضمانة الوحيدة لحماية المشروع الصهيوني - الهاشمي في وجه النهوض الوطني الفلسطيني.

واستعادة «عروبة الارض المحتلة» بهذا الضمون الذي يحافظ على الوجود الاستعماري الاسرائيلي بأشكال جديدة وبتشجيع واقرار من النظام الهاشمي، هي الخطة الفعلية التي يروج اليها اليمين العربي للسير عليها.

انها الخطة التي تحقق تسوية سريعة تشجع تماما مع اسس الحل الامريكي في عموم المنطقة، وتضمن استقرار النقوذ والمصالح الامبريالية دون اي ازعاج او خطر تمثله هذه «القبلة المؤقتة» كما وصفها المسؤولون الاسرائيليون - التي تسمى دولة فلسطينية مستقلة

ردود فعل الضفة الغربية على البيان المصري - الاردني  
وهود المقاومة في لبنان بين «الحل الكتابي» والمصاحبة الوطنية.